



مِنْ قَضَايَا الْعَمَلِ وَالْمَالِ
فِي الْإِسْلَامِ
لفضيلة الشيخ أبو الوفاء مصطفى المراغى

الطبعة الثانية

بالحمد والعشرون

نظمه بسلامية

سلسلة البحوث الإسلامية

0173119



Bibliotheca Alexandrina

اهداءات ٢٠٠١

الدكتور / القطب محمد طلبة

القاهرة

مكتبة
أبي بكر القطب محمد القطب الحبلية
قيد محمد قطب شائع محمد قطب
المعادي

١٠٠٩ المخطوط ١٩٧٣

مِنْ قَضَايَا الْعَمَلِ وَالْمَالِ فِي الْإِسْلَامِ

للفضيلة الشيخ أبو الوفا مصطفى المرعشي

العنة للثانية - الكتاب الحادي والعشرون

رجب ١٣٩٠ هـ - سبتمبر ١٩٧٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

لفضيلة الدكتور محمد عبد الرحمن بيمصار

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد النبيين ،
وخاتم المرسلين سيدنا محمد قدوة أهل الحق واليقين، وعلى آله وصحبه
أجمعين وبعد :

فقد أحب الله الإنسان ورفع شأنه ، وأعلى قدره ، ووضع
من جميع خلقه في أرقى منزلة ، وزوده فوق قدراته البدنية بمسكنه
النفكرية ، ومطافئه العقلية ، وكانت الحكمة الإلهية الباقعة في ذلك
أن يهيء المولى عز وجل الإنسان لمهارة هذا الكون وللملئ
مسئوليته فيه ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالعمل الدائب الدائم ،
والنشاط المنمر المتواصل لاستغلال خيرات الأرض وما أفاء الله به
على الإنسان من جليل النعم وما من به عليه من مصادر لا تنفد

ومدد لا ينقطع من المواد والخامات والقوانين والنواميس
لأنه تصلح أن تكون موضوعاً لنشاط الإنسان ومادة لعمله
وحتى لتفكيره وتأمله .

وبمقدار ما يبذل الإنسان من عمل وما يقدم من جهد يكون
فصيبه من الحياة الأفضل ، ويكون حظه من السعادة .

ويتناسب المستوى الحضارى له ولمجتمعه مع قيمة وحجم
ما يبذل من عمل وجهد ، وما يتحمل فيه من مشقة كما وكيفاً .

لذلك كانت قيمة الإنسان في أن يعمل ، وكانت قيمة العمل
لياً يترتب عليه من نعمة ونفع للفرد والمجتمع ، وكان مبلغ ما فيه
من نفع متناسباً طردياً وعكسياً مع مبلغ إتقانه وإحسانه .

من أجل ذلك كله كان للعمل والمال ضرورتين من ضرورات
الحياة الإنسانية ، وأساسين هامين من أسس الاقتصاد الحديث
بل دعامتين قويتين من دعائم الرقى الحضارى والازدهار والتقدم
لأى مجتمع من المجتمعات .

للعمل كعنصر أساسى من عناصر الإنتاج .

والمال كعنصر ضرورى من عناصر العمل .

بل وكأساس موضوعى له ، هما دعامتا الاقتصاد لأى مجتمع

قوى الأركان متين الأسس . فليس بغيره إذن أن يهتم الإسلام :
بالعمل وبالعاملين وأن يحض عليه وأن يجعل الأرض بكل ما فيها
مهيئة لبذل النشاط ومستخرة لصلاح الإنسان وسعادته على أن يبذل
-بجهده ويستغل طاقته في استخدامها والانتفاع بتحيراتهما .

ذلك ما يشير إليه الحق جل وعلا في غير موضع من القرآن
الكریم كما في الآيات التالية :

« هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا
من رزقه » . (١)

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » . (٢)

« من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياه
طيبه ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » . (٣)

ولم يكتف الإسلام بطلب العمل والحض عليه وإنما تجاوز ذلك
في درجات الرقي والسمو إلى المطالبة بإتقان العمل وإخلاص النية فيه .

أما إتقان العمل فقد بينه قول الرسول ﷺ :

« إن الله يحب من أحكم إذا عمل عملا أن يتقنه » .

وكحافظ على هذا الإتقان والإحسان في العمل يقول من قائل :

[٥] الملك ١٠ . [٢] الأوبة ١٠٠ . [٣] النحل ٩٧ .

« إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها ، ^(١) .
ويقول :

« فمن أبصر فلنفسه ومن مى فعليها ، ^(٢) .

« ولا تعملون من عمل إلا كنا عليكم شهوداً إذ تفيضون فيه ، ^(٣) .
وأما إخلاص النية فينبه قوله عليه السلام :

(إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى) .

ولما كان استغلال الوقت في نظر الإسلام مقوماً من مقومات العمل ، وعاملاً على إنجاحه ففسدحت الإسلام جماعة المؤمنين على توخى الإصرار بعمل الصالحات وعدم الإبطاء فيه ، وصنف أعمال الخير في مراتب أربع :

الأولى : فعل الخير في ذاته :

« وافعلوا الخير لعلكم تفلحون » ^(٤) .

للثانية : المسارعة إليه :

« وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة ، ^(٥) .

« إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ، ^(٦) .

الثالثة : التسابق ومحاولة السبق في هذه المسارعة :

« فاسبقوا الخيرات ، ^(٧) .

[١] الإسراء . ٧ . [٢] الأنعام . ١٠٤ . [٣] يونس . ٦١ . [٤] الحج . ٧٧ .

[٥] آل عمران . ١٣٣ . [٦] الأنبياء . ٩٠ . [٧] البقرة . ١٤٨ .

بل حدد منزلة المؤمنين المولى عز وجل بحسب هذا العبق
كما في قوله سبحانه :

«وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ، أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ» . (١)

الرابعة : المبادرة إلى فعل الخير هي مرتبة أرقى من كل المراتب
المتقدمة وقتها جميعها .

وفي ذلك يقول الرسول ﷺ : (بادروا بالأعمال الصالحة)
وكان من الطبيعي أن يجعل القرآن الكريم المال قوام الحياة ،
وأنت يعمل على صيانتها من التلاعب به وإسرافه فيما لا يقيده
أو فيما يضر بالآخرين .

«ولا تثرثوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما» (٢)
فهو موضوع عمل الإنسان ودائرة نشاطه في أوجه حياته المختلفة
وهو في حقيقته ملك المولى عز وجل استخلف للمؤمنين فيه ليوجهوه
لصالح أنفسهم ومجتمعهم ، وليستغلوه فيما يعود على مجتمعهم وأمتهم
ببوافر الخيرات وعظيم الثمرات .

فوظيفة المال في نظر الإسلام وظيفة اجتماعية وإنسانية في الوقت
ذاته وإلى ذلك يشير الحق جلا وعلا بقوله :

«وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه» . (٣)

[١] الواقعة ١٠ ، ١١ . [٢] النساء . ٥ . [٣] الحديد ٧ .

والكتاب الذى بين أيدينا اليوم والذى تقدمه اقراء السلسلة
عن هذا الشهر لفضيلة الأستاذ الشيخ أبو الوفا المراقى الأمين
المساعد لمجمع البحوث الإسلامية وموضوعه

من قضايا العمل والمال فى الإسلام

هو دراسة لبعض وجوه النشاط الإنسانى والمالى من وجهة
النظر الإسلامية ، وبيان قيمتها فى محيط الحياة الإنسانية
وأهميتها فى تقدم الأمم وبناء الحضارات الإنسانية .

ورجاؤنا من المولى العلى التقدير أن ينفع به وأن يكون وغيره
من كتب هذه الصالحة حدة المفكر المسلم فى معرفة مفاهيم دينه ،
وتفهم قضايا ومبادئه على نحو موفق سليم يتودهم إلى الخير ،
ويسدد خطاهم إلى طريق النجاح والفلاح فى دينهم ودنياهم .

الركنور محمد عبد الرحمن بيبصاه

الأمين همام لمجمع البحوث الإسلامية

مقدمة

الإنسان كائن حي ذو جسم وروح وغرائز، ولروح مطالبها وغذائها، وللجسم مطالبه وغذاؤه، ولغرائز متطلباتها وأغذيتها، فغذاء الروح العلم والمعرفة، والتفكير والتدبر، والمناظر البهجة والألغام المعذبة، وغذاء الجسم الشراب السائغ والطعام المستطاب مما خلق الله من نبات وحيوان في البر والبحر، والمهل والجبل، وسخره لمنافع الناس تفضلا عليهم ورحمة بهم كما قال تعالى : « ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة » .

وكما قال جل شأنه : « وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تفكرون » .

وكما سخر له أنواع الثبات للغذاء، سخر له أنواع للمعادن ليصنعين بها على تهيئة عيقه، واتخاذ عذته، واستكمال زينتته، فسخر له الحديد ليتخذ منه للمحاول والفؤوس ويعتمد عليه في بناء الدور وإحكام الجسور، وليتخذ منه سلاحا يتق به الأعداء وينفع عن نفسه

ودينه وحرمة وحرية، وسخر له النحاس ليستخدمه في الأوعية والتدوير
وأسلط البرق والكهرباء، وسخر له الذهب والفضة، وجعلهما قيمة
لشكل ممتوئ، كما أنهما الدخيرة والغنية لأهل العالم في الغالب .

وليتخذ منهما النساء زينتهن وحلاهن ، وسخر له غير ذلك من
للمعادن التي يكتشف العلم كل يوم فيها جديدا من الأسرار وللنافع
التي تعين على تيسير العيش وترفيه الحياة .

وغذاء الغرائز الذات والشهوات : كلذة الجنس ولذة السماع
ولذة الظفر ولذة الانتقام .

وغذاء الجسم والروح والغرائز ومتطلباتها ليس هيئا ميسورا
يستجيب لك كلما دعوته ويسمك بما أردته بل لابد دونها من مكابدة
ومعاناة ، وضرب في لحاج الأرض واضطرار مع قوى الطبيعة وقوى
البشر ولا بد من حمل دائب وكفاح مستمر حتى تبلغ حاجتك وتنال
طلبتك ، ولذلك كان من سنن الله أن يعمل الإنسان ليعيش ، ويعمل
الحيوان ليعيش ، يعمل الإنسان بالكسب والاختيار ، ويعمل
الحيوان بالفرزة والإلهام والاضطرار .

وفي الحديث الشريف : « لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم
كما يرزق الطير تغدو خفاصا وتعود بطانا » .

والعمل بمعنى صورته وأشكاله طريق كسب المال، وللمال وسيلة للحصول على المطالب والرفائب .

والإسلام كمنهج شامل للحياة عني بناحيتي العمل والماله أو بالناحية الاقتصادية كما عني بغيرها من مختلف النواحي ، ووضع لشئون المال قواعد تنظمه في الاكتساب والاستثمار والاستخدام ليكون وسيلة إسماع لا وسيلة إفساد ، وكذلك وضع للعمل قواعد وأصولاً توجهه وجهة السداد وتصونه من الانحراف ليسكون هــ والماله الدعاءتين القويتين اللتين تقسوم عليهما حياة الأمم ورغائهما وحضاراتها .

وقصصنا في هذه الرسالة أن نلم بالتوجيهات أو الرسوم العامة التي اخنطها الإسلام في شئون المال والعمل ، ويعجبني ما قاله أحد الفضلاء الباحثين في الاقتصاد الإسلامي عن هذه التعاليم وهو : « أن الإسلام لم يأت بها منعزلة عن غيرها من التعاليم بل كان دائماً يؤسسها على تعاليم سابقة عليها ، تعاليم خلقية عمائدية تستقر في وجدان المسلم وتجعله يذعن لتعاليم الاقتصاد إذا ما منبعثاً من ضميره عن طوعية واختيار ، ثم يشقها بتعاليم حكومية تجيز لولي الأمر أن يتدخل بسلطانه إذا قصت ظروف المجتمع بتدخله لضمان نفاذها » .

من شؤون العمل

وجوب العمل

إن قواعد الإسلام وسلوك الأنبياء ، " وسلوك الصالحين من المؤمنين على وجوب العمل في مختلف صورده وأشكاله ، واكتساب المال من وجوه الحلال للإلتحاق منه والارتفاق به ، فبالمال يقتات الإنسان ويكتسى ، ويربى عياله ويصل رحمه ، ويحفظ عرضه ، ويصون دينه ويذود عن وطنه ويصطنع الرجال ، ويستغنى عن السؤال ويحيا كريما عزيزا ، ويموت جليلا حميدا .

ولا يعرف الإسلام التواكل ، ويعرف التوكل ، لأن التوكل .
الاعتماد على الله بعد بذل الجهد ، وإفراغ الوسع والأخذ بأسباب النجاح ، أما التواكل فهو عجز ومنقصة وبلادة حس ودناءة نفس لا يرضاها المؤمن لنفسه .

وقد نسب إلى الصوفية التواكل خطأ ، لأن مستنيرى الصوفية يتشددون في وجوب الأخذ بالأسباب ويفرضون إغفالها والتمرد من السعى .

فمن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : سألت أبي عن قوم يقولون : « تتسكل على الله ولا تسكتسب » . فقال : « ينبغي

للناس كلهم أن يتسككوا على الله عز وجل ، ولكن يعودون على أنفسهم بالكسب .

قال تعالى : « فاسموا إلى ذكر الله وذروا البيع » فهذا علم أنهم يكتسبون ويعملون .

وعن أبي بكر المروزي قال : « قلت لأبي عبد الله بن أحمد : هؤلاء المتوكة الذين لا يتجرون ولا يعملون يحتاجون بأن النبي - ﷺ - زوج على سورة من القرآن ، فهل كان معه شيء من الدنيا قال : « وما عليهم أنه كان لا يعمل » ؟ قال : قلت : يقولون نعتقد وأرزاقنا على الله عز وجل ، قال : « ذا قول رديء خبيث . الله تعالى يقول : « إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله وذروا البيع » ، فأيش يعني هذا البيع والشراء ؟ »

وقد عمل الأنبياء وكان لكل نبي حرفة يعمل فيها ويعيش منها مع ضخامة مسؤولياته ليسكون قدوة لبني مائته ، عمل داود عليه السلام . وكان خواصا ، وعن هشام بن عروة عن أبيه قال : « كان داود يجتلب الناس على المنبر وأنه ليعمل الخوص بيده ، فيعمل منه انتفة أو الشيء ثم يبعث به مع من يبيعه ويأكل من ثمنه » . وكان « إدريس » خياطاً يتصدق من كسبه بما فضل من قوته ، وكان « زكريا » نجاراً ، وكان « موسى » يعمل أجييراً ، وفي القرآن

حكاية عن إحدى بنات شعيب : « يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين » .

وأوامر الإسلام وإرشاداته إلى وجوب العمل تفوق الحصر .
وفي القرآن الكريم : « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور » . وفي الحديث الشريف : « إن من القنوب ذنوبا لا يكفرها إلا الهمة في طلب للميعة » وفيه أيضا : « من طلب الدنيا حللا وتعففا عن السألة وسعيا على عياله وأطمنا على جاره لقي الله ووجهه كالقمر ليلة البدر » .

وروى : « أن للنبي - ﷺ - كان جالسا ذات يوم مع أصحابه فنظروا إلى هاب ذي جلد وقوة وقد بكر يسعى فقالوا : « وبيح هذا لو كان هبابه وجلده في سبيل الله ! » فقال ﷺ : « لا تقولوا هذا فإنه إن كان يسعى على نفسه ليكفيها من السألة ويغنيها عن الناس فهو في سبيل الله ، وإن كان يسعى على أبوين ضعيفين أو ذرية ضعاف ليغنيهم ويكفيهم فهو في سبيل الله ، وإن كان يسعى تفاخرا وتكاثرا فهو في سبيل للشيطان » .

وقد كانت سيرة الرسول وصحابته تطبيقا عمليا لهذه الإرشادات فقد عمل النبي - ﷺ - في للتجارة مع عمه أبي طالب ، ولخدمته بنت خويلد قبل أن يتزوجها ، ورعى الغنم وكان يقسوم بكثير

من شئون البيت ، وقد سئلت عائشة رضى الله عنها : « كيف كان النبي ﷺ ؟ » قالت : « كان يكون في مهنة أهله أى في خدمتهم » .
وروى أن النبي - ﷺ - لما رجع من غزوة تبوك استقبله أحد الصحابة فقال له : « ما هذا الذي أرى بيدك ؟ » قال : « من أثر المر (١) المسحاة أضرب وأنفق على عيالي ، فقبل رسول الله ﷺ يده وقال : هذه يد لا تمسها النار »

ولمصر - رضى الله عنه - الأثر للشهور : « لا يتعد أحدكم من طلب الرزق ويقول : اللهم ارزقني فقد علم أن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة » .

وقد مر على زيد بن مسعدة وهو يفرس في أرضه فقال له : « أصبت ، استغن عن الناس يكن أصون لديك وأكرم لك عليهم كما قال صاحبكم « أحيعة » .

فلن أزال على الزوراء أصمها إن الكريم على الإخوان ذو لئال ويعول بنا الحديث لو استرسلنا في سرد أقوال الصحابة والتابعين في وجوب العمل وتفصيل سيرهم في هذا المجال إهزازا لأنفسهم وضنا بأعراضهم ومهوءاتهم أن تزدى بها الحاجة والبقالة والسؤال .

والعمل وإن كان واجبا لمواجهة للطالب للعيشية للإنسان في حياته إلا أن ذلك العمل يجب أن يكون في حدوده المهرمية التي لا تمس

حقوق الآخرين ولا تضر بمصالحهم حتى تعيش الجماعة في سلام
وتعاون وتكافل. ومن قواعد الإسلام قوله ﷺ: «لا ضرر ولا
ضرار»، وقوله: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه». ولقد وضع الإسلام للعمل قواعد عامة، كما وضع قواعد خاصة
في كثير من أنواع التصرفات تدور كلها حول وقاية المجتمع من
الخصومات التي تسبب شتله وتكدر صفوه، كما عني بتنظيم العمل
وتوزيعه حتى لا يشغل عمل الدنيا عن عمل الآخرة، وعما يجب لله
من حقوق، وبه إلى أن العناية فيه وعدم تحرى طرق الكسب
الحلال لا تنجيب رزقا ولا تضاعف كسبا.

فقد قال ﷺ: «إني لا أعلم شيئا يقربكم من الجنة ويبعدكم
من النار إلا أمرتكم به، وإني لا أعلم شيئا يبعدكم من الجنة ويقربكم
من النار إلا نهيتكم عنه، وإن الروح الأمين نفث في روعي أن نفسا
لن تموت حتى تستوفي رزقها وإن أبطأ عنها، فاتقوا الله وأجملوا
في الطلب ولا يحملنكم استبطاء شيء من الرزق على أن تغلبوه
بمعصية الله تعالى، فإن الله لا ينال ما عنده بمعصيته».

وقال العلامة الغزالي في التعليق على الحديث: أمر بالإجمال في
الطلب ولم يقل: اتركوا.

العمل المحظور

ذكرنا فيما سبق أن الإسلام يدعو للمسلمين إلى العمل ويدفعهم إليه ليمشوا أعضة كراما ، كما يريدكم الله ، فقد قال تعالى : « والله العزة والرسولة للمؤمنين » .

يدعو الإسلام المسلمين إلى العمل في سائر أنواعه وأشكاله ، وفي جميع مجالاته سواء كان عملا يدويا أو فكريا ، ولم يحظر من العمل إلا ما فيه اعتداء على العقل والنفس وللال والعرض ؛ لأن من أهم مقاصد الإسلام حفظ هذه الأشياء . قال تعالى : « ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما . ومن يفعل ذلك عدوانا وظلما فسوف نصليه نارا وكان ذلك على الله يسيرا ، إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما » .

ومن قوله ﷺ في حجة الوداع : « كل المسلم على المسلم حرام ، غداؤكم حرام وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام مثل هذا اليوم وهذا الشهر وحتى دفعة دفعا المسلم مسلما يريد بها سوءا ، وسأخبركم من للإسلام ؟ المسلم من سلم الناس من لسانه ويده ، وللمؤمن من أمنه للناس على أموالهم وأنفسهم ، وللهاجر من هجر الخطايا والذنوب ، والمجاهد من جاهد نفسه في طاعة الله » .

وعلى هذا فشكل عمل أو صنعة فيها أذى لمسلم أو خطر على جماعة للمسلمين فهو حرام ، فقتل النفس بغير حق أو الاستئجار على قتلها حرام، وهو عمل من أشنع الجرائم ، واعتداء جعل الله عقوبته انقتل في الدنيا قساصا، والعذاب في الآخرة وبالا ونكالا قال تعالى: «ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما» .

والعمل في صناعة الخمر والتجارة فيها حرام حرمة شريها ، لأن فيها أخطارا متعددة ، فيها جنابة على عقل الفرد وجسمه وماله وفيها جناية على أمن الجماعة وصفوها ، وليس بنا حاجة إلى تفصيل أضرارها ، فقد أوظفها الأطباء وعلماء الاقتصاد والاجتماع حقها من الشرح والتعليل ، وفي تحريمها يقول الله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا إيا الخمر ولليسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون» ، إيا يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر واليسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون » .

وعن أنس رضي الله عنه قال : «لن رسول الله ﷺ في الخمر عشرة : طارها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة إليه وساقها وبائعا وآكل ثمنها والمشتري لها والمشتري له» .

ويلحق بالعمل في الخمر - بصناعة ويسع وشراء - العمل في صناعة الخمدرات التي تخرج السقل عن طبيعته للميزة لتدركة ، لا شترأكها مع الخمر في نتائجها وقبح آثارها ، وكذلك العمل في ترويحها ونشرها .

ومن الأعمال التي حرمها الإسلام ، القمار وهو اللعب بمئات صورء سواء كان باللعب بالورق أو للسابقة بالخيلى أو للصارعة بالثيران أو لمبارشة بالسكالب لما فيه من الإضرار بالفرد والجماعة وتغذيب الحيوان وحسبنا في بيان أضراره أنه يورث الفقر والإفلاس ويعمل النفوس بالآمال الكاذبة في الفنى والثروة ، ويفرس العداوة والبغضاء في الجماعات ، ويهت هلى جرائم القتل والسرقة والنصب والاحتيال .

وقد لك حرمت أكثر الأمم هذا النشاط لأنه نشاط مخرب هدام .

وكلى ما قامت عليه فهو ميسر ، فعن ابن عباس : « كل شىء فيه قار من زرد » طاولة ، أو شطرنج « فهو للميسر حتى لعب الصبيان بالجوز والكباب » وقال العلامة ابن حجر الهيتمى : « للميسر القمار بأى نوع كان .

وسبب النهي عنه وتعظيم أمره : أنه من أكل أموال الناس بالباطل الذي نهى عنه في قوله تعالى : « ولا تأْكُلُوا أموالكم بينكم بالباطل » وهو داخل في قوله ﷺ : « إن رجلاً يتخوضون في مال الغير بغير حق فلهن النار » .

وتقدم ما قاله الله في حكمه : « إنما الحمر ولليسر والأنعام والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » . وقاله ﷺ : « من قال تعال أقامرك فليتصدق » ، يعنى أنه أذنب ذنباً يجب التكفير عنه بالصدقة .

ومن الأعمال المحرمة السرقة ، واعترافها عمل أعظم جرماً وأشد عقاباً ويكفى في عظم جرمها أن الله أوجب فيها قطع اليد ، قال تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكلاً من الله والله عزيز حكيم » .

ومن الأعمال التي حظرها الإسلام ، السحر واحترافه والتكسب منه لأنه تغريب بالناس وبخادعة لهم وسلب لأموالهم ، بدعوى أن السحر يوصلهم إلى مقاصدهم ويحل لهم مشاكلهم وذلك لعرفهم عن الأسباب الحقيقية التي تصل بهم إلى أغراضهم وحل مشاكلهم ، ويلحق بالسحر قراءة الكف والتمجج وضرب المندل وضرب الودع والخط على الرمل ونحو ذلك مما تنمخض عنه عقول

الدجاجة وللشعوذين ، وبدخل في باب الرجم بالغيب وينطلق
على السذج وضعاف العقول .

وقد عد بعض فقهاء الإسلام السحر كفراً أو مؤدياً إلى الكفر ،
وذهب بعضهم إلى وجوب قتل الساحر تلهيراً للمجتمع من شره ،
وفي الحديث : « من نكث في عتمة فقد سحر ، ومن سحر فقد أشرك ،
ومن تعلق بشيء وكل إليه » ، ومن حديث طويل للنبي ﷺ :
« تجنبوا السبع الموبقات » وذكر منها السحر ، ويلحق بالسحر
الكهانة : وهي تعامل الخبير عن الكائنات في مستقبل الزمان ،
وإدعاء معرفة الأسرار ، كما يلحق به العرافة ، وهي إدعاء معرفة
الغيب بدلائل ومقدمات ، وهو من قبيل : إدعاء معرفة الغيب ،
وقد قال ابن خلدون عن هذه الأشياء : « إنها من المنكرات
النافية في الأمصار ، لما تقر في الشريعة من ذم ذلك ، وأن البشر
محبوبون عن الغيب إلا من أطلعه الله عليه من عنده في نوم
أو ولاية » .

وعن رسول الله ﷺ : « من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقه
بما يقول ، فقد كفر بما أنزل على محمد » .

وبما يجرمه الإسلام ، شهادة الزور ، لأنها تضيع الحقوق ،
وتوغر الصدور ، وتقضي إلى جهة من الجرائم .

وفي الحديث : « لا تزول قدم شاهد الزور حتى يوجب الله له النار »

وكذلك يحرم الإسلام المقامرة باقتناء الحيوان هدفاً يرمى بالبنادق ونحوها ، فعن ابن عمر : أنه مر بفتيان من قريش قد نصبوا طيراً أو دجاجة يترامونها وقد جعلوا لصاحب الطير كل خاطئة من بلبهم ، فلما رأوا ابن عمر تفرقوا ، فقال ابن عمر : « من فعل هذا ؟ إن رسول الله - ﷺ - لعن من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً » .

ولا يمكن حصر الأعمال المحرمة ويمكن ضبطها في قاعدة عامة وهي أن كل ما فيه أذى للمسلم أو استغلال لضعفه فهو حرام .

مَا يَحِلُّ وَمَا يَحْرُمُ مِنَ السُّؤَالِ

بِحَمْدِ الْإِسْلَامِ السُّؤَالُ لِلتَّعَلُّمِ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ غَضَائِمَ لِأَنَّهُ
وَسِيلَةٌ لِلْمَعْرِفَةِ وَتَحْيِصِ الْحَقَائِقِ ، قَالَ تَعَالَى : « فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ
إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » .

وَقَالَ جَلَّ شَأْنُهُ : « فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا » ، وَقَالَ ﷺ : « السُّؤَالُ
نَعْفُ الْعِلْمِ » .

وَيَكْرَهُ السُّؤَالُ فِيهِ التَّمَنُّعُ وَالتَّنَظَّاهُ بِالْعِلْمِ رِيَاءً وَمِثْمَةً ، قَالَ تَعَالَى :
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تَبَدَّلَ لَكُمْ تَدْوِينُكُمْ » .

وَيُبْغِضُ الْإِسْلَامُ سُؤَالَ النَّاسِ لِلْمَعَاشِ وَالتَّكْسِبِ وَلَا يَبِيحُهُ
إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ لِلْمَاسَةِ وَالضَّرُورَةِ الْمُلْحَةِ حَيْثُ يَتَمَيَّنُ السُّؤَالُ طَرِيقًا
إِلَى الْعَيْشِ عِنْدَ الْعَجْزِ وَالْمَرَضِ وَالْإِسْدَادِ كُلِّ الطَّرِيقِ لِلْحَصُولِ عَلَى
مَا يَحْفَظُ الْحَيَاةَ وَيُقِيمُ الْأَوْدَ .

وَأَشَدُّ مَا يَكُونُ الْإِسْلَامُ بَغْضًا لِلسُّؤَالِ إِذَا اتَّخَذَ حِرْفَةً لِلْمَعَاشِ
أَوْ التَّكْثُرِ مِنَ الْأَمْوَالِ كَمَا قَالَ ﷺ : « مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ
تَكَثَّرَ فَأَمَّا يَسْأَلُ جَهْرًا فَلَيْسَتْ لَهُ أَوْ يَسْتَكْثِرُ » .

وإنما بغض الإسلام هذا السؤال ، لأنه ذل ومهانة وإهدار
 للكرامة ، وتعطيل للقوى وللأرواح من أن نجد وتسكد ونخلق
 وتبتكر ما ينفع الجماعة وينهض بالأمة ، ثم هو وسيلة للخداع
 والاحتيال إذ يحمل السؤال السائل أن يتزيا بزى الفقراء والمساكين
 ويتظاهر بالمعاهد والأمراض يستثير بذلك عواطف الناس استدراجاً
 لرحمتهم وكرمهم .

وقد حذر الإسلام من هؤلاء ودعا إلى التيقظ لحيلهم كما دعا إلى
 تحرى المحتاجين إلى الفوئ ، وهم من قست عليهم الأيام وكرتهم
 الأحداث ومنعتهم العزة والكرامة أن يسفروا عن فقرهم ويجهروا
 بمحوائجهم تعففاً ونجماً ، وقال الله في أمثالهم : « للفقراء الذين
 أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل
 أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافاً » .

وقال فيهم رسول الله ﷺ : « ليس المسكين الذي ترده التمرة
 والتمرثان واللقمة واللقتان ، إنما المسكين ، المتعفف ، اقموا
 إن شئتم : « لا يسألون الناس إلحافاً » .

إن السؤال يورث بلاءة الحس وصفاقة الوجه ويعقظ المروءة
 ويمسح بيد الذلة على السائلين ، ولا خير في جماعة أذلاء افتقدوا

حس الكرامة والعزة ، وأصبحوا فيها أعضاء مشلولين مائة عليها ،
عدمهم خسر من وجودهم .

وقد شدد الإسلام الوعيد على السائلين من غير حاجة فقال
ﷺ : « لا تزال المسألة بأحدكم حتى يلقى الله وليس بوجهه مزعة
لحم » . وقال « من فتح على نفسه بابا من السؤال فتح الله عليه سبعين
بابا من الفقر » .

وبما قاله لقمان لابنه : « يا بني استغن بالكسب الحلال عن افتقر
فإنه ما افتقر أحد قط إلا أصابه ثلاث خصال : رقة في دينه ، وضعف
في عقله ، وذهاب مروءته وأعظم من هذه الثلاث استخفاف الناس به » .

وقد بين الفقهاء الحاجة التي تبيح للسألة ، وهي حالة الإغواز التام
فقد سئل الإمام أحمد بن حنبل : « ما يحل للسألة ؟ فقال إذا لم يكن
عنده ما ينفذه ويمشيه . أما السائلون من غير حاجة وللتكثرون
الأموال بالسؤال ، فالسألة عليهم إذا فعلوا .

كانوا أشبه بالسلايين للنهايين ، مبغضون من الناس في الدنيا
ومن الله في الآخرة .

وعن معاذ بن جبل - رضى الله عنه - : « ينادى مناد يوم القيامة
أين بغضاء الله في الأرض ، فيقوم سؤال المساجد » .

ومن حرص الإسلام على كرامة المسلم أنه أرشده - إذا اضطرته الحاجة إلى أن يسأل - أن يسأل كريماً لا يرد سؤاله ولا يخيب رجاءه حتى لا يجمع له إلى صرامة السؤال سوء الرد ، فقد قال ﷺ لرجل وقد سأله «أأسأل يا رسول الله ؟ فقال له : لا ، وإن كنت سائلاً فأسأل الصالحين » .

ومن أرقى الآداب في باب السؤال قوله تعالى : « قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى والله غني حليم . يا أيها الذين آمنوا لا تبطنوا صدقاتكم باليمن والأذى كالأذى ينفق ماله رياء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر ، فمثل كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل فتركه صلدا لا يقدرون على شيء مما كسبوا والله لا يهدي القوم الكافرين » .
ومما قرره « مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية » بتاريخ ٢٥ من المحرم ١٣٨٥ هـ (١٦ من مايو ١٩٦٥) مما يتصل بهذا الموضوع :
« الإسلام يحذر من السؤال ، ومن قبول الصدقة إلا في حالات الضرورة »

للمرأة أن تعمل

إن المرأة شقيقة الرجل ، خيما من أصل واحد . قال تعالى :
« يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل
لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم » .

والإنسانيتان واحدة ، فهما يشتركان في خصائص الإنسانية ، في العقل
والعواطف والمشاعر .

وقد استغل الرجل بعض نواحي الضعف في المرأة فزحزحها
واحتل مكان المبادرة والقيادة وأخذ ينتقص من حقوقها حتى أحاطها
إلى سلامة أو متاع إلى أن جاء الإسلام فأطاد لها كرامتها الإنسانية
 ووضعها مع الرجل موضع التكليف والمسئولية ، كأمها بما كلف به
الرجل من عبادات إلا فيما لا يلزم طبيعتها وآخذها كما يراخذ الرجل
بمسئوليات ، ومنحها من الحقوق ما منحه ، فأباح لها حق التملك
وحق البيع والشراء ، وحق الهبة والتبرع وأعطى لها حظا من
الميراث ، قال تعالى : « للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب
مما اكتسبن »

وقال تعالى : « للرجل نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا » .

وكان من ضرورة هذا التكليف ومقتضى منح هذه الحقوق أن تتعلم المرأة ما تصح به هذه التكليف، وما تمارس به هذه الحقوق وأن تعمل في تصريف شئونها بنفسها إن شاءت، وبوكيل عنها إن أرادت وما دام الإسلام قد منحها هذه الحقوق التي تتطلب العمل فقد منحها بالتالي حق العمل فيما كلفها به في الميدان الخاص في بيتها، تديره وتزاوله وتباشر تربية أطفالها وتأديبهم وتعدم لمستقبلهم المأمول ، وفي الميدان العام فيما تحسنه وتفلح في التصدي له والقيام به .

وفي التاريخ الإسلامي تطبق على مبادئ الإسلام ، فقد عملت المرأة ، وشاركت الرجل في الخدمات العامة للأمة الإسلامية ، ففي ميدان التعليم والتعلم برز في الطليعة أمهات المؤمنين زوجات الرسول الكريم .

فقد حملن عبئاً كبيراً في تعليم الإسلام ونشر الدعوة ، وفي مقدمتهن السيدة عائشة - رضي الله عنها - التي كانت المعلمة الأولى في الإسلام ، ومنها روى كثير من الأحاديث التي تكون

فصنعوا هاما في بناء شريعة الإسلام، وقد روى لها البخارى - وهو أصح كتب السنة - أربعة وخمسين حديثا .

وفي ميدان الخدمة العامة رز كثير من الصحايات وفي مقدمتهن أسماء بنت أبى بكر - رضى الله عنهما - فقد قامت ببجود موفورة في إنجاح خطة هجرة رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة، فكانت تتردد عليه بالطعام أثناء اختفائه وصاحبه أبى بكر في الغار، وتنقل لهما أخبار قريش وما يكيدونه له، وقد شقت لطاقها نصعين لتربط بهما مزودى الطعام فسميت « ذات النطاقين » وهى التى تولت ابنها « عبد الله بن الزبير » بالتشجيع على قتل الحجاج، وحسين اشتد عليه الأمر فاضمضت عزائم مناصربه وتفرقوا من حوله وبلغت المعركة ذروتها الفاصلة، دخل عليها وقال لهما: إني لا أخاف القتل ولكنى أخاف أن يمثل بى، فقالت له: إن الشاة المذبوحة لا تألم للملح .

وكان من نساء الإسلام من صحب جيوش المسلمين للقيام بمهمة التمريض والتموين ونقل الجرحى، وعن أنس - رضى الله عنه - قال: « لما كان يوم أحد انهزم الناس عن النبي ﷺ ولقد رأيت طائفة بنت أبى بكر وأم سليم وإنيهما لمهمرتان أرى خدما - خلا خيل -

سوقهما تنقلان القرب على متونهما - ظهورها - ثم تفرغانه في
أغواء النجوم .

وعن الربيع بنت معوذ قالت : « كنا مع النبي - ﷺ - نسقى
وندوى الجرحى ، وتنقل القتلى » .

تعلمت المرأة المسلحة وعملت ولا بد أن تتعلم وتعمل ، وقد نهيات
للرأة الآن فرص العلم والعمل الشريف ، وكثرت الصناعات التي
تلائمها في ميدان الطب والصيدلة والترفيه والكيمياء والنسيج
والحياكة والتطريز وغيرها من الأعمال التي لا ترهقها ، وتوفر لها
حياة كريمة تواجه بها مصائب العيش وكوارث الزمان في عصر
جف فيه معين الخير في نفوس الناس ، فلا إحسان إلا بمقابل ، ولا بذل
إلا بم عوض .

وشرف المرأة وعفافها أغلى ما في حياتها وأشد ما تكون
ضناً به ، وعمل المرأة سلاحها الذي تصون به شرفها وتسمو به من
مواطن المهانة والابتذال ، والشريعة الإسلامية لا تحرم على المرأة
العمل ما دامت تقوم به في نطاق الجد والحشمة وتتعاشى مواطن
الفنسة والشبهة ، وما دام لا يؤدي إلى ضرر خلقي أو اجتماعي
ولا يعوقها عن أداء واجباتها نحو زوجها وأولادها ولا يكلفها
ما لا طاقة لها به .

ولقد اقتضت ظروف الحياة الفاسية أن تعمل المرأة لتتعاون مع الرجل في مواجهة ضرورات العيش ومتطلبات الأسرة ونفقات الأبناء. ونحاول دبل العالم أن تنسق بين أعباء المرأة في بيتها ورعاية أطفالها وبين أعبائها في العمل حتى لا تطغى إحدى المسؤوليتين على الأخرى : مسؤوليتها في المنزل ومسؤوليتها في العمل .

ولكل أسرة طاقتها المالية فمن أغنت طاقتها المالية عن مهمل المرأة ووفرت نشاطها لرعاية المنزل وتربية الأولاد كان ذلك خيرا للمرأة والأسرة حيث تنفرغ المرأة لواجبات الأسرة تفرغا كاملا، وحيث تنخل عن مكانها في العمل لرجل يستطيع به أن يؤسس أسرة ويحسن امرأة .

العمال وأصحاب رؤس الأموال واجباتهم وحقوقهم

إن الإنتاج في أغلب أحواله يعتمد على ركنين أساسيين :
عمال ومال ، وقل أن يتوافرا الواحد فيكون العامل صاحب
رأس مال وخصوصا في هذا العصر الذي اقتضت حاجات الناس
الاستهلاكية إنتاجا وفيرا لا يمكن أن يواجهه العمل الفردي ، لذلك
أسست للصناعة التي تقوم على جهود الأفراد ورؤس الأموال ،
ثم تطورت فأصبحت تقوم على جهود الشركات والعمال التي تستخدمهم
تلك الشركات ، وبتكاثر العمال في الشركات وللؤسسات ، نشأت
طبقة العمال ، وأخذت مكانها بين الجماعات وأصبحت لهم نقابات تقوم
على شئونهم وتنتحدث بأسمائهم وتدافع عن حقوقهم ، كما أصبح لهم
من يمثلهم في المجالس النيابية ، ولهم أحزاب تستقل أحيانا في بعض
الدول بالسلطة والحكم .

ولا شك أن للعمال أيا كان شأنه أثرا في حياة الأمم ، فعلى كاهله
يقوم النشاط العام في مختلف شئونها ، وكلما ازداد ناهل العامل لأداء
عمله واستجمع صفات الإجداد والإحسان كلما انعكس ذلك على جماعته
وأمنته وبلغت ما تطمح إليه من رخاء وارتقاء .

ولقد قدر الإسلام العامل ومنحه من رعايته وهباته ما يكفله له حقوقه ويشجعه على أداء واجباته، فوضع الحق إزاء الواجب، كفل الإسلام للعامل حقه في التعليم والحرية والمادة، وكفل له كرامته الإنسانية في أوسع صورها وجعله هو وصاحب العدل سواء، يتمم كل منهما رسالة الآخر.

تحدث القرآن كثيراً عن العمل، وحق للعامل أن يستوفي أجره كاملاً عليه إزاء إحصائه، فيه وإن كان حديث القرآن عن العمل للآخرة كثيراً، إلا أن إحسان العمل للآخرة يرتبط أحياناً بالعمل في الدنيا، فالعمل للآخرة هو أن يعمل العامل ابتغاء رضاوان الله ومثوبته، ولا شك أن ذلك لا يكون إلا بالعمل في الحسنة التي رسمها الله، وهو العمل الصالح للبرأ من الإضرار بالنفس والمجتمع، والذي يتم على مقتضى العقود والاتفاقات التي تجري بين للتعاملين ويستوفي كل منهما ما تراضوا عليه من غير ظلم ولا معاملة ولا غش ولا خداع.

والأعمال التي تجري في حياة الناس لا استطاع حصرها ولا تقف عند حد وهي متجددة بتجدد الحاجات والابتكارات؛ لذا لا يمكن أن يضع الإسلام لكل عمل قاعدة يلزم الناس بها ومحملهم عليها، بل وضع للعالم وأصحاب رؤوس الأموال قواعد عامة تتضمن

توجيههم توجيهاً صحيحاً ، لا تختلف باختلاف الأشخاص ولا باختلاف الأحوال ، واعتبر تلك القواعد ميزاناً يوزن بها إسلام المسلم ، وإذا كانت هذه القواعد مستمدة من الدين ومرتكزة عليه ، كان لها في نفس كل منهما سلطانها وأثرها للنمر الذي يغني عن كثير من التشريعات المالية الوضعية التي تتلاحق ولا تحقق الغاية المرجوة منها ، فلا هي مرضية للعامل ولا هي مرضية لصاحب العمل .

وجاءت هذه القواعد الإسلامية ، الإخلاص للتبادل بين العامل وصاحب العمل والتناصح المستمر والرغبة في إنجاح العمل على وجهه المصحيح ، وألا ينظر أحدهما إلى الآخر نظر الصائد إلى فريسته بل ينظر كلاهما إلى الآخر نظر المكمل له ، لا تتحقق مصالحهما إلا بتسكاملهما والشريك إلى شريكه يقوم كل منهما بدوره في الشركة ، العمل من العامل والمال من صاحب رأس المال وليس أحدهما مضراً للآخر فهذا القدر من أخطر الأمور على سير الأعمال إذ يجعل كلاهما لا يهتم بشئون صاحبه ولا تمنيه خسارته أو ربحه .

ونلاحظ أن الإسلام يعتمد في علاقات العمل بأصحاب رهوس الأموال وأدائه كل واجبه على الناحية الخلقية ، وعلى مراقبة الضمير وخشية الله أكثر مما يعتمد على الإلزام والسيطرة ، لأن سلطان

الخلق والضمير أقوى من سلطة القانون، فرقابة الضمير حارس لا يغفل
وسلطان القانون حارس كثير الغفلة والنسيان .

ومن القواعد التي أشرنا إليها ما جاء في قوله تعالى : « يا أيها
الذين آمنوا أوفوا بالعقود » . وقوله تعالى : « وأوفوا بعهده الله
إذا عاهدتم » . وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم
بينكم بالباطل » . وقوله تعالى : « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات
إلى أهلها » .

وما جاء في قوله ﷺ : « لا يبلغ العبد حقيقة الإيمان حتى
يحب لأخيه ما يحب لنفسه » . وقوله : « من غشنا فليس منا وللسكر
والخديعة في النار » .

وقوله عن ربنا تبارك وتعالى : « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة
ومن كنت خصمه خصمته ، رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع
جزافاً كل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه
أجره » . وقوله : « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » .

وجوه المعاش

إن النشاط البشرى فى تحصيل المعاش واكتساب الأرزاق والأموال على كثرة وجوهه وتعارفاته، يكاد ينحصر فى أصول ثلاثة: هى الزراعة والصناعة والتجارة، وعليها يقوم بناء العالم فى حياته وهى أصول يرتبط بعضها ببعض بأنواع من الارتباطات، وقد بدأت مع الإنسان صافجة سهلة تسد حاجاته المادجة البسيطة وأخذت تتطور معه أو أخذت يطورها حسب متطلباته فالتهمت وتمتدت وما تزال تواصل تطوراتها معه وأصبح لكل علوم ومعاهد تتولى تعليمها نظريا وعلميا وتستغرق الأعوام فى تحصيلها .

ويقول العلماء : إن أسبق هذه الوجوه فى الوجود هى الزراعة لبساطتها أولا، ولضرورة الإيمان إليها ثانيا، وفى هذا يقول العلامة ابن خلدون . « أما الفلاحة والصناعة والتجارة فهى وجوه طبيعية للمعاش ، أما الفلاحة فهى متقدمة عليها كلها بإذات إذ هى بسيطة طبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظر ولا علم ، ولهذا نسب فى الخليفة إلى « آدم » أبى البشر، وأنه معلما وإلقاها عليها إشارة إلى أنها أقدم وجوه المعاش وأنسبها إلى الطبيعة ، أما الصنائع فهى ثانيها ومتأخرة عنها، لأنها مركبة وعلمية تصرف فيها الأفكار

والأنظار ، ولهذا لا توجد ظالبا إلا في أهل الحضرة القدي هو متأخر
عن البدو وثان عنه ، ومن هذا المعنى نسبت إلى « إدريس » الأب
الثاني للخليقة فإنه مستنبطها لمن بعده من البشر بالوحى من الله
تعالى ، وأما التجارة وإن كانت طبيعية في السكب فالأكثر من
طرقها ومذاهبها إنما هو تحيلات في الحصول على ما بين القيمتين
في الفراء والبيع لتجصيل فائدة السكب من تلك الحيلة ولذلك
أفح الشرع فيه للأكياس لما أنه من باب للقاهرة إلا أنه ليس أخذا
لحال الغير مجانا ، فلهذا اختص بالمشروعية .

هذا رأى ابن خلدون في الزراعة وغيرها ، ورأيه في الزراعة مبنى
على الواقع منها في عصره ولو قدر له أن يرى واقع الزراعة الآن وما
تحتاجه من العلوم في اختيار البذور وعناية المزروعات من الآفات بالمبيدات
وتوقيت ريها وجوب القيام عليها بالرعاية الدائمة لكان له رأى آخر فيها .
ولما كانت أصول المعاش هذه مجال النشاط البشرى في حياة الناس
وتستدعى بالضرورة ارتباط الناس بعضهم ببعض في المعاملات كان
من الحكمة أن ينع الإسلام لهذه الأصول قواعد تنظمها وتضبط
علاقات الناس حتى لا تكون الحقوق فيها عرضة للإتهاب والإتلاف وحتى
لا يكون عامل الطمع والأثرة هو المحرك لهذا النشاط فينتهى به إلى القوضى
وقد ذكرنا من قبل بعض القواعد العامة التي تضبط علاقات الناس
في نشاطهم العام وسنذكر بعض ما وضعه الشارع من قواعد خاصة
بهذه الأصول .

الزراعة

من وجود المعاش: الزراعة ، وهي معالجة الأرض بالحرق والبذر والسقي لاستنبات الزروع والثمار والانتفاع بها في الثنقوت والنفك ، ومجال النشاط فيها محدود بالنسبة إلى وجود المعاش الأخرى ، ولذلك اختص بها أهل البدو في الغالب كما قال العلامة ابن خلدون .

وإذا كان مجال النشاط فيها محدوداً فلت فيه فرص التجداع والمماكرة ، ولعل ذلك هو السبب في أن الإسلام لم يكثر الحديث عنها ولم ينبه إلى الانحرافات التي يتعرض لها المشتغل بها كما يتعرض المشتغل بالتجارة والصناعة .

وما ورد في الإسلام عنها يكاد ينحصر في الحث عليها ، لأنها مصدر أوقات الناس والأنعام ، والتحذير من الزراعة في الأرض المغتصبة والحث على إحياء اللوات من الأرض أو ما يعرف في اصطلاح العصر باستصلاح الأراضي ، حتى تكون مصدر رضاء للأفراد والدولة ، وأن من احتجر أرضاً ليصاحبها فلم يستطع فعله أن يتخلى عنها ليقوم بالإصلاح من يقدر عليه .

وماورد فيها التحذير من منع المياه من سقى الزرع ومن اشتراط ما يستنصر به أحد الطرفين في الزراعة كأن يشترط للثالث على المزارع أن يعطيه قدرا من الخارج كخمس أو أدب أو خمسة قناطير ، فقد لا تخرج الأرض هذا القدر المشروط ، فإن شرط حصه من الخارج كالربع أو الخمس ونحو ذلك فلا مانع منه حيث يمكن الوفاء به .

وإلى هذه القواعد تغير الأحاديث الآتية :

عن أنس - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من مسلم يغمس غرسا أو يزرع زروفاً كل منه طهر أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة » .

وعن النبي ﷺ أنه قال : « من أحيى مواتاً فهو أحق به » . وللوات : ما ليس بملك لأحد ولا هو من مرافق البلد ، والإحياء : أن يحيطها بالسقي والزرع أو البناء فتصير بذلك ملكه ، وشرط بعض الفقهاء إذن الحاكم بذلك .

وعنه أنه قال : « ليس المحتجر حق بمد ثلاث سنين » والاحتجار وضع اليد على الأرض للوات بقصد إحيائها وتعميرها ، وقد طبق عمر - رضي الله عنه - هذه القاعدة حين قال في خطبة له : « من هطل أرضاً ثلاث سنين لم يعمرها ، فجاء غيره فعمرها فهي له » .

وعنه أنه قال : « لا تمنعوا فضل لئاء لتمنعوا به فضل للسكّاء » .
وعن عروة بن الزبير : « أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير
في شراج - ميايل الماء - من الحرة يسقى بها النخل ، فقال
رسول الله ﷺ : « اسق يا زبير ، فأمره بالمعروف ، ثم ارسل إلى
جارك » فقال الأنصاري : « أن كان ابن عمّتك » ، فتناول وجه
رسول الله ﷺ ثم قال :

« احبس حتى يصل الماء إلى الجدر واستوعب له حقه » ، فقال
الزبير : « والله إن هذه الآية نزلت في ذلك » ، فلأوردك لا يؤمنون
حتى يحكوك فباشجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت
ويسلموا تسليما ، (١) .

وعن النبي ﷺ : « أعظم الغلول عند الله عز وجل ذراع من
الأرض ، تجدون الرجلين جارين في الأرض أو في الدار فيقتطع أحدهما
من حظ صاحبه ذراعا ، إذا اقتطعه طوقه من سبع أرضين » .

وعن أبي هريرة - رضى الله عنه - قالت الأنصار للنبي ﷺ :
« اقسم بيننا وبين إخواننا النخيل ، قال : لا : فقالوا : تكفوتنا
المؤونة ونشرككم في الثمرة ، قالوا : سمعنا وأطعنا » .

وعن رافم - رضى الله عنه - قال : « كنا أكثر أهل

المدينة حفلا ، وكان أحدها يسكرى أرضه فيقول : هذه القطعة
لي ، وهذه لك فربما أخرجت ذه ، ولم تخرج ذه ، فنهاهم النبي
صلى الله عليه وسلم .

• • •

وقد يتولى المالك الزراعة بنفسه ، وقد يشرك معه آخر فيسمى
للعمل حينذاك مزارعة .

وللمزارعة صور مختلفة حسبما يتفق عليها المالك وزارع الأرض ،
وقد تولى الفقهاء شرح هذه العصور ووضعوا لكل منها حكما
مستمداً من السنة النبوية الشريفة .

التجارة

إن التجارة من وجوه للعاش ، وهى من أوسع ميادين النشاط البشرى وترتبط بأنواع النشاط الأخرى ، كالصناعة والزراعة أشد الارتباط ، فالصناعة لا بد لها فى تصريف إنتاجها من التجارة ، والزراعة لا بد لها فى تصريف محصولاتها من التجارة ، وهى من أكثر وجوه النشاط البشرى إفرء لما فيها من كثرة الأرباح حتى قيل فى المأثور : « تسعة أعشار الرزق فى التجارة » ، والعشر فى اللواشى » .

وفى التجارة مجال واسع لأنواع الخيل فى ترويج السلع وإخفاء العيوب واستغلال سلامة قلوب للتعاملمن ، أو كما قال العلامة ابن خلدون : « إنها تستدمى المسكيسة والخلابة والمهاككة والغش ونعاهد الأيمان الكاذبة على الأثمان رداً وقبولا » .

ولما كانت حاجة الناس إليها ضرورية ، وكان مجال الانحراف واحماً ، أولاهها الإسلام عناية قوية وخص التجار ببواعث من الترفيب وزواجر من الترهيب تقيمهم على الطريق السوى الذى يأمن الناس فيه على أموالهم وحقوقهم ، ولتكون أرباحهم حلالا

يبارك لهم فيها ، وأوصى الشركاء أن يتناصحوا ويتعاونوا ليفلحوا
وينجحوا .

وإذا كان أكثر ما يتعامل به في التجارات مكيلاً أو موزوناً
وكرر الإسلام عنايته على استيفاء الكيل أو الوزن ، وحث للتجار
على أن يتسامحوا في البيع والشراء ويقبلوا النادم من يبعه أو
شرائه وحذرهم الاحتكار في ظروف القدة لما في ذلك من
الإضرار بالناس .

ومما جاء في القرآن الكريم خاصاً بالتجارة قوله تعالى :

« ويل للمطففين . الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون .
وإذا كالوم أو وزنوم يخسرون . ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون
ليوم عظيم . يوم يقوم الناس لرب العالمين » ^(١) .

وقوله تعالى : « أوفوا الكيل ولا تكونوا من الخسرين
وزنوا بالقسطاس المستقيم . ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا
في الأرض مفسدين » ^(٢) .

وقوله تعالى : « والساء رفعا ووضع الميزان . ألا تظنوا في
الميزان . وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان » ^(٣) .

[٢] الشراء : ١٨١ - ١٨٣

[١] المطففون : ١ - ٦

[٣] الرحمن : ٧ - ٩

وَمَا جَاءَ فِي السَّنَةِ :

مَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - : أَنَّهُ خَرَجَ إِلَى السُّوقِ
فَرَأَى طَعَامًا مَسْبُورًا ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فَأَخْرَجَ طَعَامًا رَطْبًا قَدْ أَصَابَتْهُ
السَّمَاءُ ، فَقَالَ لَصَاحِبِهِ : « مَا هَٰذَا عَلَى هَٰذَا ؟ » قَالَ : « وَالَّذِي بَعَثَكَ
بِالْحَقِّ إِنَّهُ لَطَعْمَسَامٌ وَاحِدٌ » قَالَ : « أَفَلَا عَزَلْتَ الرُّطْبَ عَلَى حِدَةٍ
وَالْيَابِسَ عَلَى حِدَةٍ فَتَقْبَلُ يَهُودِيٌّ عَلَى مَا تَعْرِفُونَ ؟ مَنْ خُفْنَا فَلَيْسَ مِنَّا » .
وَعَنْهُ : « مَنْ بَاعَ عَيْبًا لَمْ يَبِينْهُ لَمْ يَزَلْ فِي مَقْتِ اللَّهِ ، وَلَمْ تَرَلْ
لِللَّائِسِكَةِ نَلْعَنُهُ » .

وَعَنْهُ : « رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا مِمَّا إِذَا بَاعَ مِمَّا إِذَا اشْتَرَى ، مِمَّا
إِذَا اقْتَضَى ، مِمَّا إِذَا قَضَى » .

وَعَنْهُ : « مَنْ أَقَالَ أَخَاهُ يَبِعًا أَقَالَ اللَّهُ عَثْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

وَعَنْهُ : « إِنْ أَطِيبَ الْكَسْبُ كَسِبَ التَّجَارَةُ الْقَدِيمَ إِذَا حَدَّثُوا
لَمْ يَكْذَبُوا ، وَإِذَا اتَّخَذُوا لَمْ يَخُونُوا ، وَإِذَا وَعَدُوا لَمْ يَخْلَفُوا ،
وَإِذَا اشْتَرَوْا لَمْ يَذْمَوْا ، وَإِذَا بَاعُوا لَمْ يَمْدَحُوا ، وَإِذَا كَانَ عَلَيْهِمْ لَمْ
يُعْطُوا ، وَإِذَا كَانَ لَهُمْ لَمْ يَمْسُرُوا » .

وَعَنْهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَيَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ :

« أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خان
خرجت من بينهما وجاء الشيطان » .

وللتجارة صور مختلفة ، فتارة يباشر التاجر تجارته بنفسه ،
وتارة يباشرها مع شريك أو شركاء .

والشركة تارة تكون بالعمل ورأس المال من كل من الشريكين .
وتارة تكون بالمال من أحدهما والعمل من الآخر وتسمى
مضاربة .

وتارة يكون التصرف بالأصالة .

وتارة يكون بالوكالة ، وقد تناول فقهاء الإسلام هذه الصور
بالشرح وذكر الأحكام التي تحيطها بنحو من الثقة والاطمئنان .

الاستحسان في البيع والشراء

من طريقتي الحياة تبادل للأنعام ، وأكثر تبادل للنافع بالمبايعات والمعاوضات ، ولا يكاد ينتفى يوم دون أن يباشر الإنسان نوعاً من المباديات ، وخصوصاً في المدن التي تسكد شؤون الناس وحاجاتهم تستنجز بالمبايعات اليومية .

وقد حرص الإسلام على تنظيم البيوع عرصاً شديداً حتى لا تنفخ إلى النزاع والتسكّر ، فأوجب أن تكون الأثمان معلومة محددة تحديداً دقيقاً ، وأن تكون المبيع معروضة عرضاً واضحاً بكتشفها للمشتري في ضوءه اكتشافاً تاماً بحيث ينبغي ما فيها من الخصاص والعيوب لتسدد على المتبايعين منافذ الاعتراض ، وجعل المشتري من ذلك مدة للتخيار في البيع ليعينه أو يفسخه حتى إذا تم البيع كافى عن رضا واطمئنان .

ومع هذا الاحتياط في ضمان حسن التعامل بين الناس استحسن الإسلام أن يجري التعامل بينهم في جو من اليسر والتسامح والتغاضي عما لا سبيل إلى تعاديه من الغبن ، فغلب من المسلمين السماحة والتيسير في البيع والشراء ، وليس للسماحة حد دقيق يمكن أن نفق منه [١]

وليس لها صور تنحصر وتذكر، وإنما هي شيء متروك لتقدير البائع والمشتري، فالجواز عن طفيف الكيل أو الوزن أو للمساحة مماحة، والجواز عن جودة النقد مماحة، وعدم التشدد في تقدير الثمن مماحة، وإرضاء ذوق المشتري مماحة، وعدم استغلال سلامة القلب مماحة، والرشاشة والبشاشة في وجه المشتري أو البائع مماحة، وهكذا مما اصطلاح التجار على تسميته خذافة، إلا أن كل ذلك ينبغي أن يكون في إطار من الإخلاص والأمانة وإلا كان نخا للاصطياد والغدر والخيانة.

والمماحة في البيع والشراء تجلب البركة والرح وتدفق النزاع والنخاصم وفيها تشجيع البائعين وخصوصا أصحاب السلع الهينة الذين يعيشون على رءوس أموال ضئيلة كبائعي الخضر والفاكهة الجوالين الذين يذرعون^(١) الأرض طوال اليوم في توزيع ما يحملون على رءوسهم وأكتافهم وبين أيديهم ويستدبحون منه ما يفي بكفائهم وكفاف أسرهم.

إن هؤلاء أحق الناس بالمماحة في الشراء، ففي المماحة معهم عون خفي على تنقيس كدبهم.

وما أحلى ما يجري على ألسنة الناس من قولهم: «التساهل في الثمن عند الشراء صدقة خفية».

[١] يسعون في الأرض ذهابا وإيابا، لامن الزراعة. [الإشراف الفني]

نعم إنها صدقة على خير مستحق ؛ لأن البائع رب الأسرة الذي
يسلك طريق العزة والكرامة في سبيل عيشه وعيش أولاده ، فيبيع
ويشترى ويربح ليعيش عيشة يعصون بها حياته وكرامته في حاجة
إلى أن يشجع على ذلك السلوك من طريق خفي لا يجرح شعوره
ولا ينال من كرامته ، وهو طريق التبائع بالمساحة واللياسة .

وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « رحم الله عبداً سمحا
إذا باع ، سمحا إذا اشترى ، سمحا إذا اقتضى ، سمحا إذا قضى » .

وعنه أنه قال : « أتى الله بعبد من عباده آتاه الله مالا ،
فقال له : ماذا صليت في الدين ؟ » قال : « ولا يكتمون الله
حديثا ، قال : « يا رب آتيتني مالا فكنت أبايع الناس ، وكان
من خافي ، الجواز ، فكنت أيسر على اللومر وانظر المعسر » ، فقال
الله تعالى : « أنا أحق بذلك منك ، تجاوزوا عن عبادي » .

الأحكام: السوق السوداء

الاحتكار: هو حبس السلع التجارية على اختلاف أصنافها لنقل في الأسواق وتغلق أثمانها، ويتحكم المحتكر في بيعها بالأرباح التي يقرضها مهما كانت حالة المشتري من عجز أو اقتضاد، وقد سميت هذه العملية في العصر الحديث «بالسوق السوداء» وإنها نسبية مناسبة فهي سوداء على المشتري لاضطراره إلى دفع الأرباح التي لا توازي أرباح السلع في العادة، وسوداء على البائع لأنها تجلب عليه مقت الله وخزيب الناس، وقد تذهب بماله كله حين يضطر وفي الأمر إلى مصادرته عقاباً له على جنائته على المجتمع بإشاعته الذعر والإزعاج بتوهم فقدان السلع في الأسواق، ولا يترأس أموال الناس بالاسترباح غير المشروع، وقد روى أن علياً رضي الله عنه أمر بإحراق طعام محتكر.

إن الاحتكار أنانية جمعة مدمرة لا تبالى مصالحة الجماعة ما دامت تحقق مصلحة الفرد الجمع، والمحتكر ضو فاسد في جسم الجماعة إذا لم تعالج منه بالضرب على يده مري إليها فساد.

وهو نشاط تجارى مفتعل غير طائى وغير مشروع يدخل على

السوق الطبيعية فيسكدر مجراها ويحيل التعامل فيها إلى عمليات
اختلاس وانتهاب وانتهاز فرص التخني والخفة ، ولهذا كله ولما
يؤدي إليه من احتباس الحاجات الضرورية من الأقوات وما يشبهها
ولا سيما عند الأزمات حرمة الإسلام ولعن المتكسبين به .

فمن رسول الله ﷺ أنه قال : « من احتكر حكرة يريد أن
يغلي بها على المسلمين فهو عاص » .

وقال : « بئس العبد المحتكر إن سمع برخص ماله وإن سمع
بغلاء فرح »

وقال : « من احتكر الطعام أربعين يوما برىء من الله وبريء
الله منه » .

وقال : « وأيما أهل حرمة أصبح فيهم أمرؤ جائعا فقد برئت
منهم ذمة الله تعالى » .

وقد كره الإسلام الاحتكار واستحب التصرف السريع
في السلع تيسيرا على المحتاجين واقتناها بما تيسر من الربح وتفجئة
في سبيل مصلحة الجماعة .

ومن رسول الله ﷺ - أنه قال : « من جلب طعاما فباع
بعمر يومه فكأنما تصدق به » .

ومن أطف ما يذكر في موضوع الاحتكار ونخرج المصالحين
منه ما أورده الغزالي في كتابه الجليل «إحياء علوم الدين» عن بعض
السلف ، فقد ذكر أني تاجرا كان بواسط خبز سفينة حنطة إلى
البصرة وكتب إلى وكيله : بـع هذا الطعام يوم يدخل البصرة
ولا تؤخره إلى غد ، فوافق سعة في السعر فقال له التجار :

« لو أخرته جمعة ربحت فيه أضعافه ، فأخذه جمعة فربح فيه
أضعافه ، وكتب إلى صاحبه بذلك ، فسكتب إليه صاحب الطعام :
« يا هذا إنا كنا قنعنا بربح يصير مع سلامة ديننا ، وإنك قد
خالفت وما نحب أن تروح أضعافه بذهاب شيء من الدين ، فقد جنيت
علينا جناية ، فإذا أتاك كتابي هذا فخذ المال كله فتصهق به
على فقراء البصرة وليتني أنجس من إثم الاحتكار كفافا لا على
ولا لي . »

إن الاحتكار يثير الحقد والكراهية بين أبناء الشعب وخاصة
في الظروف الاستثنائية كظروف الحروب وانقطاع الموارد .
لذا كان السلف يتحينون ظروف الشدة ويوزعون ما مضى أن
يكون قد تجمع لديهم من أقوات ، إسهما منهم في تفرج الأزمان
وابتهاء جزاء الله ومثوبته .

وقد يستعمل الاحتكار سلاحا ضد الأمة في ظروفها الحرجة لبلادة

أفكارها ، وإشاعة الفلج والذعر في صفوفها ، لهذا نعى الدولة بشأنه
صناية خاصة .

وليس الاحتكار المحرم خاصا بالطعام كما يرى بعض الفقهاء ، بل
هو عام في كل ما تمس إليه الحاجة وتدعو إليه الضرورة كاحتكار
الأدوية وخيوط النسيج وأدواته ، والوقود ومواد البناء وغير ذلك
مما لا بد منه للناس ولا يستغنى عنه وأنه وإن كان قد ورد في بعض
الاحاديث التصریح باحتكار الطعام ، فقد وردت أحاديث أخرى
عامة غير مقيدة بذكر الطعام كقوله صلى الله عليه وسلم : « من احتكر حكرة
يريد أن يغلب بها على المسلمين فهي خاطي » ، وقد برئت منه ذمة الله .
وإذا كان بعض الفقهاء قصد أحق بالطعام ما تمس إليه الحاجة
كالناب ، فليحقق به كل ما يشبه ذلك كما أُلحقت النياب . قال الإمام
أبو يوسف : « وكل ما أضر بالناس حبسه فهو احتكار وإن كان
طعاما أو ثيابا » .

ولولى الأمر أن يجبر المحتكر على بيع ما عنده عند الضرورة
قال العلامة ابن حجر الهيتمي : « أجمع العلماء على أنه لو كان عند
إنسان طعام واضطر إليه الناس يجبر على بيعه دفعا للضرر عنهم .
والاحتكار شؤم على صاحبه لما فيه من الإضرار بالناس والاسترباح
غير للشروع » .

قال العلامة ابن خلدون: «وما اشتهر عند ذوى البصر والتجربة
في الأمصار أن احتسار الزرع حين أوقات الغلاء مشهور، وأنه يعود
على فائدته بالتلف واشتسران. ومديبه - والله أعلم - أن الناس ملأجتهم
إلى الأقوات مضطرون إلى ما يبذلونه فيها من المال اضطرارا فتبقى
النفوس متعلقة به، وفي تعليق النفوس بما لها سر كبير في وباله
على من يأخذه مجازا، فالنفوس متعلقة به لإعتناؤه ضرورة من غير
سعة في العذر وهو كالمسكره، وما عدا الأقوات والمساكولات من
اللبيمات لا اضطرار للناس إليها، وإنما يبعثهم عليها التفتن في الشهوات
فلا يبذلون أمر الهيم فيها إلا باختبار وحرص ولا يبقى لهم تعلق بما
أعطوه، فلأننا نكون من عرفه بالاحتسار نجتمع القوى النفسانية
على متابعتها لما يأخذه من أموالهم فيفصله ربحه».

الصناعة

إن الصناعة من أهم الأركان التي يقوم عليها بناء للعالم ، وهي
أس الحضارات .

فالحضارات مجموعة من الأفكار تجسدها مجموعة من الصناعات .
وفيا نأكل ، وفيا نشرب ، وفيا نلبس ، وفيا نسمكن ،
وفيا تتمتع به من ألوان الزينة والرفه جملة من الصناعات يشترك
بعضها ببعض ، ويكمل بعضها البعض .

وبالصناعات يقوم الميكل الاقتصادي للعالم كله ، ولاهميتها دعا
الإسلام إليها وجعلها من فروع الكفاية بمعنى أن الجماعة الإسلامية
لا بد أن يتوافر في أهلها من كل ذى حرفة وصناعة من يكفيتها
حاجتها من الصناعات المختلفة ، فإذا لم يوجد فيها من ينهض بهذه
الصناعات أئمت الجماعة كلها وبخاصة أولى الأمر ومن يسددهم
الحل والعقد .

قال الإمام الغزالي بعد أن ذكر أن تعلم بعض العلوم من فروع
الكفاية كالحساب والطب : « إن أصول الصناعات من فروع
الكفاية كالزراعة والحياكة والسياسة بل الحياكة والخياطة ، فإنه
لو خلا البلد من الحجام لماع الهلاك إليهم بشريخهم أنفسهم للهلاك .

فإن الذي أزل الداء أنزل الدواء ، وأرشد إلى استئمانه ،
وأعد الأسباب لتعاطيه ، فلا يجوز التعرض للهلاك وإيمانه .

وقد أشار القسرك أن الكرم إلى بعض الصناعات التي زاو لها
الأنبياء كصناعة الدروع التي مارسها داود - عليه السلام - فقال
جل شأنه : « ولقد آتينا داود منا فة فلا يا جبال أوبى معه والطير
وألناله الحديد ، أن يعمل سابغات وقدر في السرد واعملوا صالحا
إني بما تعملون بصير ^(١) » .

وكصناعة التجارة التي باشرها نوح - عليه السلام - بأمر به
حيث قال جل شأنه : « فأوحينا إليه أن اصنع الفلك بأعيننا ووحينا
فإذا جاء أمرنا وطار التنور فاسلك فيها من كل زوجين اثنين وأهلك
إلا من سبق عليه القول منهم ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم
مغرقون ^(٢) » .

ولا شك أن الصناعات أصبحت الآن أهمعب الموارد الاقتصادية
تتمد الدول بكل إمكانيات التقدم والرخاء والرفه ، وليس في الصناعات
أيا كان لونها عيب ، فالعمل شرف وواجب وعبادة لله سبحانه .

والعيب كل العيب في البئالة والتعطل ، وانتفاخل على الغير
في للعاش ، وفي الحديث الصحيح :

[١] سأ : ١٠ ، ١١ .

[٢] لاؤمنون : ٢٧ .

« ما أكل أحد قط طعاماً خيراً من أن يأكل من عمل يده
وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده » .

إلا أن هناك صناعات يحرمها الإسلام كما أشرنا إلى ذلك
في موضوع « العمل المحظور » .

ولسنا نهم أجبر فيما استعنع فيه ، ويسمى بلغة العصر أجيراً
مشتركا يعمل لصاحب العمل نظير أجر يتفق عليه بينهما .

وواجب الأجير للمشتري كواجب الخادم ، هو الإخلاص
والزراعة وإتقان العمل والوفاء بالوعد .

وقد تناول الفقهاء الإسلاميون عقد إجارة منافع الأشخاص
وبنوا أحكامه العامة ومبادئه الأساسية تاركين لولي الأمر التفاصيل
يضعها حسب مقتضيات العصر واختلاف الزمان وأحوالها الدينية .

ومن الأحاديث التي أشارت إلى بعض أنواعه قوله صلى الله عليه
وسلم : « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه » .

وقوله : « من استعملنا على عمل وورقناه رزقا فإأخذ به
ذلك فهو غلول » .

وقوله : « ويل للتاجر من بلى والله ، ولا والله ، وويل للعامل
من غد وبعد غد » .

وقال العلامة الإمام الغزالي : « لا ينبغي للصانع أن يتهاون بعمله
على وجه لو طامله به غيره لما ارتضاه لنفسه ، بل ينبغي أن يحسن
الصنعة ويحكمها ثم يبين عيوبها إن كان فيها عيب فبذلك يتخلص » .
وقد سئل أحمد بن حنبل - رحمه الله - عن الرقوب بحيث
لا يتبين ، قال : « لا يجوز لمن يبيعه أن يخفيه وإنما يحل الرقا إذا علم
أنه يظهره أو أنه لا يريد له البيع » .

همن شئون الميالى

المال

للمال مرتبط بالمعنى ولا مال بغير عمل ، وللايراث من هوى
للورث تركه للوارث ، والمال - بمثلها في كل نقد وكل دين وفي كل
ما مسخره الله للناس من خير في البر والبحر ، وفي بطن الأرض
وظاهرها - أساس حياة النعم والجماعة ، لا تستقيم حياة النعم إلا به
ولا تصلح شئون الجماعة إلا به أيضاً ، فضرورات الفرد وجمالياته
لا تحصل إلا بالمال وشئون الجماعة المختلفة لا تقوم إلا عليه ،
فشئون السمعة والري والزراعة والقضاء والعمرنة والبريد والبرق
ونحوها من مرافق الحياة تعتمد كلها على المال ، وكذلك بعض
شئون العبادة : كالسج والعمرة وبر الوالد والصدقة فترى اقتراب سبلها
للمال ، وقد قيل في مشهور العبارات : للمال عصب الحياة .

وأبلغ ما قيل في قيمة المال قوله تعالى : : ولا تؤثروا السفهاء
أموالكم التي جعل الله لكم قياماً ^(١) فأنك قيام الحياة وقوامها ،
فقيمة كل أمة أولاً بما تملك . وبكملة المال وقلته تختلف حضارات
الأمم وينخفض أو يرتفع مستواها المادي ، فالحضارة والراهية
ظل المال يتبعانه أينما كان ، لذلك كان المال حبيب الروح وممشوق

[١] النساء : . .

الناس منذ كانت الدنيا وما زال مشعل الحروب ومثير الخصومات بين الأفراد والأمم .

والمال من أجل نعم الله على عباده ، يصلح به دينهم ودنياهم وبه امتن الله عليهم ، فقال تعالى : « المال والبنون زينة الحياة الدنيا ، والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخيراً أسلاً »^(١) وقال جل شأنه حكاية لما قال نوح - عليه السلام - لقومه : « فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفراً . يرسل السماء عليكم مدراراً . ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً »^(٢) . وامتدحه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : « نعم المال الصالح للرجل الصالح » .

وليس لاقتناء المال حد يقف عنده ما أدبت فيه حقوق الله . وما كان اكتسابه من طرق الحلال المشروعة التي رسمها الإسلام وخلصت من الغش والخداع والظلم والاعتصاب والرشوة والسرقة واجتنبت فيها الشبهات .

فمن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذراً بما به بأس » . وعن عائشة - رضى الله عنها - قالت : كان لأبي بكر الصديق

[١] الكهف : ٤٦ .

[٢] نوح : ٩٠ - ١٢ .

— رضى الله عنه — غلام يخرج له الخراج^(١) وكان أبو بكر يأكل من خراجها ، فجاء يوماً بشيء فأكل منه أبو بكر ، فقال له النلام : أتدري ما هذا ؟ فقال أبو بكر : « وما هو ؟ » فقال : كنت تكهنت لإنسان في الجاهلية وما أحسن السكينة إلا أنى خدمته فلقيني فأعطاني لذلك هذا الذي تأكل منه ، فدخل أبو بكر يده ففاه كل شيء في بطنه .

ولا بأس بالجند في طلب المال ما كان الطلب في هواة ورفق دون شره ولحف ومع الاختياط في طرق الكسب ، فإن للمالك إغراء وضراوة كضراوة السباع بفرائسها .

وعن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : « إن هذا المال خضرة حلوة ، فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ، ومن أخذه بإشراف نفس^(٢) لم يبارك له فيه وكان كالذي يأكل ولا يشبع . » وكما أنه لا بأس بتحصيل المال من وجوهه المشروعة فلا بأس بالادخار منه مهما كثر ، ولا يكون هو الكثرة الذي توعد الله عليه بالعذاب ما أدبت فيه حقوق الله على ما سنين .

[١] الخراج : كل شيء يجمله اليد على عبده يؤدبه كل يوم ، وباقى كسبه يكون للعبد .

[٢] إشراف النفس : تطمعها وطمعها في الشيء ، وسخاوة النفس : عدم الإشراف إلى الشيء والطمع فيه والمبالاة به .

« الإشراف الفنى »

وظائف المال

عرفنا مما تقدم أني للمال من أجل نعم الله على عباده إذ جعله
قياما للناس كما جعله قبا للأمتعة والسلع تجرى بمبادله بها شئون
المعاش لله يسر وسهولة ، وقد تقدم ما حكاه القرآن عن نوح
مما قاله لقومه : « فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا . يوصل
إليكم رسولا مني مدورا ويددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات
ويجعل لكم أنهارا » (١) .

ويحمن رعاية المال واستثماره بالطرق التي منها الإسلام يزداد
نماء وبركة ويزداد انتفاع صاحبه وانتفاع الجماعة به .

وللمال وظائف تفرضها القوانين السماوية والقوانين الوضعية
المستمدة من القوانين السماوية كما يفرضها الضمير الحى والوجدان النبيل .
ويمكن حصر تلك الوظائف فيما يأتى :

الإتفاق على النفس والأمره .

الزكاة .

القضرائب .

الاتفاق فى المصالح العامة ، الادخار .

[١] سورة نوح ١٠-١٣ .

الوظيفة الأولى للمال

الإتيان على النفس والأسرة

لم يجعل الله المال غاية لقائه إذا احتازه الإنسان وقف عندها
نظام على خدمته وحمايته ، ولكن جعله الله وسيلة إلى غايات تتعلق
بمصلحة الفرد ومصلحة الجماعة .

ومن غاية المال للفرد أن ينفق منه على نفسه وأسرته ولاخير
في مال لا ينفق صاحبه كما يقول الناس .

فمن حق صاحب المال بل من واجبه أن ينفق على نفسه وعلى
من يعمل بالمعروف دون إسراف أو تقتير ، وقد وضع الإسلام قواعد
حادة للإتيان على مصالح لكل فرد وفي كل زمان ، ومن أدق التواعد
في الإتيان ما أشار إليه سبحانه وتعالى في قوله : وكفوا واشربوا
ولا تسرفوا إنه لا يحب للسرفين ، ^(١) وقوله : ولا تجعل يدك مغلولة
إلى عنقك ، ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا ، ^(٢) .

وقوله تعالى : لا ينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه

[١] الأعراف : ٣١

[٢] الإسراء : ٢٩

فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسه إلا ما آتاها سيجعل الله
بعد عمره يسرا^(١).

وما أشار إليه رسول الله - ﷺ - بقوله : « كل ما شئت والبس
ما شئت ما أخطأتك خصاتان : سرف ، ومخيلة » .

والإسلام يبعث التقدير كما يبعث الإسراف ، وفي ذلك يقول الله
تعالى : « ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون »^(٢).

ويتولّى ﷺ : « شر ما أعطى الرجل شح هالع ، وجبن خالع » .
ولا يمكن وضع قاعدة حسابية دقيقة يلزم بها كل فرد وكل
أسرة ، فلكل طاقته ، وهو ميزان نفسه ، عليه أن يوازن بين موارده
ومصارفه ، وقد ينفق وجل الثبات في العام ولا يكون مسرفا وينفق
الأخر عشرات ويكون مسرفا .

إلا أن ذا السعة ينبغي أن يلاحظ ألا يخرج بكثرة إنفاقه
إلى الزف الذي يفضي به إلى الانحراف ، وسقوط الهممة ، واعتلال
الصحة ، وإنهاك القوة وإلى التماخرة والمهاواة بظاهره وغناه ، فذلك
هو البطل والعجب الذي نهى عنهما الإسلام .

فمن رسول الله - ﷺ : « لا يزال الرجل يذهب بنفسه حتى

[١] : السلاي : ٧

[٢] : الثنائ : ١٦

يكتب في الجبارين^(١)، فضلا عن أن هذا يجلب عليه حقد
المهرومين وغيظ البائسين وغضب الناس أجمعين .
ويجب ألا يحمل حب التقليد والمباهاة والمفاخرة متوسط الحال
على أن يتحمل ما ليس في وسعه في انتناء الأثاث والزياش والأدوات
السكالية فيقترض ويستدين ويمرض نفسه للقلق والإرهاق
ودوام التفكير في طرق الصداق فتصبح أدوات الترف ووسائل
الراحة مصادر تعب ونكد .

والذي لا شك فيه أنه ما يحب الله من عبده أن يرى أثر نعمته
عليه في نفاق ما أحله من طعام وشراب وملبس ومسكن هو وأسرته
ومن يعول، إلا أنه ينبغي ألا يطلق لنفسه العنان في كل ما تشتهى
ويستجيب لها في ما تطلب فلن تنقضى للنفس شهوة وإن تقف عند
حد، وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من الإسراف أن
تأكل ما اشتبهت » . ورحم الله البوصيري إذ يقول :

والنفس كالطفل إن تهمله شب على
حب الرضاع وإن تفطمه ينفطم

[١] يذهب بنفسه : يرفع ويتكبر .

الوظيفة الثانية للمال الزكاة

الزكاة من أركان الإسلام التي يقوم عليها بناؤه ولا يتم إسلام المسلم إلا بها . ففي الحديث الصحيح عن ابن عمر عما روى البخاري ومسلم : « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا عبده ورسوله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان » .

وقد جاءت الزكاة في القرآن مقرونة بالصلاة في عشرات المواضع كما أثمرت السنة في الحديث عنها ، والزكاة كما عرفها الفقهاء عليك جزء مخصوص من مال مخصوص لشخص مخصوص .

والحسكة في افتراضها واضحة ، وقد أوضحها الكتاب شرحا وبيانا ، وكانت فيما كتبه الكتّابون أعظم بيان عن فضل الزكاة الإسلامية ، وسبق الإسلام بتشريعه إياها إلى تحقيق التكافل الاجتماعي الذي يسعى لتحقيقه المثلث الاقتصادي الحديث .

ويمكن إجمال مزاياها من الناحية الاقتصادية بأنها جزء مفروض من المال على الأغنياء قصد به سد حاجات جماعات من الشعب قاعدت

بهم ظروف الحياة عن الكسب وتحصيل القوت رحمة بهم^(١) وسداً
لعموزهم، ورقاية للمجتمع من أخطارهم، كما قصد به سد جوانب من
المصالح العامة للأمة .

ويمكن إجمال مزاياها من الناحية الأخلاقية بأنها طهرة للنفس
من رذيلة الشح التي هي من أفصح الرذائل الأخلاقية كما قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : « شرما أعطى الرجل شح هالع وجبن خالع » .
وأنها وسيلة لتطبيب نفوس الفقراء ، واستئلال أحقادهم على
الأغنياء ، وإشعارهم بتهانهم معهم ، وإحساس بواجبهم نحوهم ،
وربط بعضهم ببعض بروابط المحبة والتعاون .

وفي المجال الأخلاقي عبر القرآن الكريم عن الزكاة بأنها حق
لفقراء صيانة لكرامتهم وحسبها على شعورهم ، وتذب إلى إخفاء
الصدقات مراعاة للذمة للمنى قتال جلي شأبه : « إن تبدوا الصدقات
فنعما هي ، وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر
عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خبير »^(٢) .

وقد أشار القرآن الكريم إلى ما في الزكاة من المعاني والحكم

[١] يمكن أن يفطن الوضع المالي في نظر الإسلام بالآتي :

على التقدير أن يعمل ولكل أن يعيش : « وأنفقوا مما جملك مستحقين فيه »
« وآتوهم من مال الله الذي آتاكم »
الإشراف الفني

[٢] البقرة : ٢٧١ .

في آيات كثيرة فتدل على شأنه : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها » (١) .

وقال : « وألبسوا الصلاة ، وآتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضا حسنا وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه منه الله » (٢) .

وقال عز من قائل : « وما آتيتم من زكاة تويدون وجه الله فأولئك هم المفسدون » (٣) .

كما أشادت السنة بإيها في الحديث لا تحصى ، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : (إن تمام إسلامكم أن تؤدوا زكاة أموالكم) .

وقوله : (حسموا أمر السك بالزكاة) .

وقوله : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليؤد زكاة ماله) .

وقوله : (إذا أدبت الزكاة فقد قضيت ما عليك) .

وقوله : (ومن جمع مالا حراما ثم تصدق به لم يكن له فيه أجر) .

وقوله : (ويل للأغنياء من الفقراء يوم القيامة يقولون :

ربنا ظلمونا حقوقنا التي فرضت لنا عليهم فيتول الله عز وجل :

« وعزني وجلالي لأديننكم ولا بعدنهم » ثم لا رسول الله صلى الله

عليه وسلم : « والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » .

[١] التوبة : ٣٠ . [٢] الزمل : ٢٠ . [٣] الروم : ٣٨ .

المواد التي تجب فيها الزكاة

الزكاة كما عرفها الفقهاء تعريفا شريفا هي : « تملك (١) جزء مخصوص من مال مخصوص لشخص مخصوص » ، فالجزء المخصوص : هو المتعار الذي حدده الشارع في كل صنف من أصناف المال . والمال المخصوص : هي الأعيان التي أوجب الشارع فيها الزكاة ، والشخص المخصوص : هم الفقراء والمساكين وغيرهم ممن تضمنتهم الآية الكريمة : « إنا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والمسلمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » . (٢)

والأصناف التي تجب فيها الزكاة : النعم ، وهي الإبل ، والبقر والغنم ، الذهب والفضة ، عروض التجارة ، الزروع والثمار ، المعدن والركاز .

زكاة النعم :

النعم هي الإبل والبقر ويشمل الجاموس ، والغنم . وكلها يفترط فيها النصاب وهو القدر المخصوص الذي إذا وصلت إليه وجبت فيها الزكاة .

[١] يلاحظ بهذا أنه الزكاة في نظر الإسلام حق ثابت للفقراء في ذمة الأغنياء : فليست خدمة اجتماعية ولا جباية ولا منة ، ولا هدية .

الإشراف الفني

[٢] التوبة : ٦٠ .

ويشترط في وجوب الزكاة فيها زيادة على ما تقدم حوالان
الحول على امتلاكها .

زكاة الإبل :

ونصاب الإبل خمس ، فإذا بلغت خمسا ففيها شاة ، وفي كل
خمس شاة حتى تبلغ خمسا وعشرين فيجب فيها ابن شاة ، وكلما
زادت زاء مقدار الواجب على ما بين في كتب الفقه .

زكاة البقر :

ونصاب البقر والجاموس ثلاثون ، والمقدار الواجب فيه تبيع
أو تبعة وهو ابن أو بنت البقرة إذا مضى عليها سنة ودخلت
في الثانية ، وكلما زاد عددها تغير النصاب وزاد مقدار الواجب
في الزكاة كما يعرف من كتب الفقه أيضا .

زكاة الغنم :

نصاب الغنم أربعون شاة ، ومقدار الواجب فيها شاة وإذا زاد
هددها حتى يبلغ نصابا آخر زاد مقدار الواجب فيها أيضا .

وزكاة للنعيم : إنما تجب حسب ما قدمنا إذا كانت النعم سائمة ،
أي تعيش على الرعي في البراري لقصد الدرول والنسل والسمن الذي يقصد به
تقويتها لا ذبحها ، فإن كانت سائمة للتجارة ففيها زكاة عروض التجارة

زكاة الذهب والفضة :

ونصاب الذهب همرون مثقالا ، ونصاب الفضة مائتا درم
وتقدر قيمة كل منهما حسب السعر الجارى فيها وقت الزكاة، والواجب
فيها ربع العشر مهما بلغ القدر بعد تمام النصاب .
وأوراق البنكنوت والأسهم والسندات أموال مضمونة تحجب
فيها الزكاة ، وتقوم الأسهم والسندات حسب أسعارها الحاضرة .

على النساء :

لازكاة فى على النساء إذا كانت للزينة والاستعمال ، وهذا رأى
المالكية والحنابلة ، وأما الحنفية فيوجبون الزكاة فيها إذا بلغت
نصابا وحال عليها الحول ، وللشافعية رأيان : رأى بعدم وجوب
الزكاة ورأى بوجوب الزكاة إذا كان فيه إسرافه .

زكاة عروض التجارة :

عروض التجارة هى كل ما أعد للتجارة من غير النقدين وتحجب
الزكاة فيها إذا بلغت قيمة الموجود منها نصابا من الذهب والفضة
على ما تقدم بشرط أن تكون بنية التجارة وبحول عليها الحول .
وتقوم العروض بما هو أشفع للفقراء ، فإن بلغت قيمتها نصابا
من أحسن النقدين دون الآخر قومت بما تبلغ به نصابا رطية
لمصلحة الفقراء .

زكاة الزروع والثمار :

تنقسم الأرض إلى عشرية وخراجية ، فالعشرية أرض أسلم أهلها طوعاً أو فتحتها الإمام عنوة ، وقسمها بين الفاتحين ، أو ثبت أنها عشرية بالسنة .

والخراجية أرض فتحت عنوة أو صلحا وأقر أهلها عليها .

والواجب في الأرض العشرية عشر الخارج بشروط :

١ — أن تسمى أكثر العام بماء المطر ونحوه كالماء الجارى ، فإن سقيت بالآلات ففيها نصف العشر .

٢ — أن يكون الخارج مما يقصد لاستغلال الأرض ، فلا زكاة في الحطب والحشيش غير المستغلين .

٣ — ألا يهلك الخارج كله ، فإن هلك بعضه سقطت الزكاة بحسابه ويخرج الواجب قبل إخراج النفقات :

هذا ولا يشترط في الخارج مضي الحول ولا بلوغه نصاباً ،

والواجب في الخراجية ما يثفق عليه الحاكم مع أهلها .

وزكاة الزروع واجبة على الممتأجر الذي يباشر الزرع ، والزكاة

حق الزرع وهو نوع من السكر على نعمة إنبات الزرع وسلامته

وبذلك كان الممتأجر هو المطالب بإخراج زكاة الأرض المستأجرة .

زكاة المعدن والركاز :

المعدن والركاز شرطا : مال وجد تحت الأرض سواء كان معدنا خلقيا أو كنزا دفنه الكفار .

وتنقسم المعادن إلى ثلاثة أقسام :

١ - ما ينطبع بالنار .

٢ - مائسج .

٣ - مائس بواحد منهما .

فالذي ينطبع كالحديد والذهب ، فالواجب فيه الخمس ، ومصرفه مصرف للخزينة المذكور في قوله تعالى : « وادخلوا أنعمنا غنمكم من شيء فإن الله خمسه » ولرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله ^(١) ، وللباقى للواجد إن وجد في أرض غير مملوكة كالمصحاء ، وإنما يجب فيه الخمس إذا كان عليه علامة الجاهلية . أما إن كان عليه علامة الإسلام فحكم اللقطة ، يعلن عنه ويعرف به ليأخذه صاحبه ، وإن لم يوجد له علامة يجعل جاهليا إن وجد في أرض مملوكة ففيه الخمس وللباقى للمالك . وأما المائس كالنقط والقطران فلا شيء . فيه ومثله مائس ينطبع ولا مائس كالنوصفات .

ولا شيء فيما يخرج من البحر كالنمبر والمؤلث والسلك إلا إذا أعد للتجارة فيكون كمعروض التجارة وتجب فيه الزكاة .

[١] الأنفال : ٤١ .

مصارف الزكاة

مصارف الزكاة هي الجهات المستحقة لها ويجب صرفها اليها وهم ثمانية أصناف شملهم قوله تعالى : « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ ، وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ، فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ » .^(١)

والفقير : هو الذي يملك أقل من نصاب أو يملكه مشغولا لحوائجه الأصلية .

وللمسكين : هو الذي لا يملك شيئا .

والعامل عليها : هو القائم بتحصيل الزكاة بتكليف من الحاكم .
والمؤلفة قلوبهم : هم الذين كانوا يستمالون بالزكاة للدخول في الدين أو لدفع شرهم أو تطهير قلوبهم ...
وفي الرقاب : العبيد الأرقاء الذين اتفقوا مع ساداتهم على هتتهم بحال يدفعونه اليهم ، وهم المسكاتبون فيعطون من الزكاة إمانة لهم على الحرية .

والغارم : هو المدين الذي عجز عن سداد دينه الذي لم يستدنه

في مصحبة .

١ - التوبة : ٦٠

وفي سبيل الله: هم الجنود المجاهدون لإعلاء كلمة الإسلام ، بذلك
فسره بعضهم وهو تفسير ضيق والأكثر على أن سبيل الله يشمل
كل ما فيه خير لجماعة المسلمين ^(١).

وابن السبيل : هو الغريب الذي انقطع عن أهله وماله بغربة
ولو كان له مال في وطنه .

وقد سقط من هؤلاء الأصناف صنف المؤلفات قلوبهم بوفاء
النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن الله قد أمز الإسلام وأغنى عنهم .
ويرى بعض العلماء أن مصرف المؤلفات قلوبهم مازال قائما ،
ومن هؤلاء العلامة الشوكاني حيث يقول :

« والظاهر جواز التأليف عند الحاجة ^(٢) إليه فإن كان في زمن
الإمام قوم لا يطيعونه إلا للدنيا ولا يقدر على إدخالهم تحت طاعته

[١] في جنوب شرق آسيا تقوم معارك عنيفة حول حصة توجيه جزء من الزكاة
لبناء مدارس إسلامية تواجه التبشير الذي هيأ مدارس على مستوى رفيع ليدخلها
أبناء المسلمين ، وعلّة هذه المصارك هو التفسير القديم لعن : في سبيل الله ، ونود
أن نثير هنا إلى أن في سبيل الله : كل عمل اجتماعي أو تقاني أو عسكري يخدم
الإسلام الحنيف . « الإشراف الفنى »

[٢] كأن الإمام الشوكاني يرى بصيرته حاجة الدعوة الإسلامية في العصر الحديث
إلى مثل هذا المصرف في آسيا وأفريقيا . « الإشراف الفنى »

بالفسر والقلب ، فله أن ينألفهم ، ولا يكون له نفسو الإسلام تأثير ،
لأنه لم ينفع في هذه الواقعة .

حقوق أخرى للفقراء والمساكين :

للفقراء حقوق أخرى غير الزكاة مقررة في أموال المسلمين وهي
أموال الكفارات التي أوجبها الله في الرجوع في الظهار وفي الخنث
في الأيمان وفي الفطر في رمضان للمعجز عن الصيام أو في الفطر همدا .

حكمة تحديد مقادير الزكاة

تكلم العلماء والباحثون عن الحكمة في وجوب الزكاة وقالوا :
« إنها وصلة بين الأغنياء والفقراء وتأليف بينهم لينسق المجتمع
ويسوده الأمن والسلام .

وقلما نعرض أحد منهم لبيان الحكمة في تحديد مقادير الزكاة
ولماذا كانت في التقود بنسبة اثنين ونصف في المائة وكانت في المواد
الزكوية الأخرى يمثل هذه النسبة تقريباً .

ويلوح لنا أن تحديد هذه النسبة قد لوحظ فيه نسبة للعجز البشري
في الجماعة وأن هذه النسبة المالية تفي بحاجة العجزة منها ، فالجماعة الجادة
الكادحة العاملة بمبادئ الإصلاح في وجوب السعي والتكدل يبلغ عجز
العجزة فيها بالبطلالة والشيخوخة والمرضى إلا نسبة عددية تصد حاجتها
هذه النسبة المالية من الزكاة التي قررها الإسلام للفقراء في أموال
الأغنياء ، فإن زادت هذه النسبة العددية في صدقة التطوع
وكفارات الإيمان والعيام ما يواجهه هذه الزيادة .

ومن يتتبع الإحصاءات التي تجريها الدول لحصر حالات العجز
في الجماعة يجدها تدور حول نسبة قليلة تعلى حاجاته مثل هذه

النسبة المالية من زكاة الأموال ، وقد ألم بعض العلماء بنحو
هذا المعنى فقال :

« لا يقال : إن مقادير الزكوات لا تفي بمحاجات ذوي الحاجات ،
والتكليف بها لا جدوى له في تحقيق ما عرضنا له من أغراض وحكم
فإن ما يعطى من الزكاة وما يكون من كفارات مغاا كل ذلك
إلى ما يكسبه الفقير من عمله وما يصادفه من صدقات تطوع ،
كل هذا كفيل بمقاومة الحاجة لدى العائزين فإن لم يكفهم على
فرض فهو لئلا زرتهم ومعونتهم ؛ إذ للفروض أن الفقير يعمل ليكسب
ما احتلأ وإن ضاقت بهم السبل فبيت المال ولي من لا ولي له . »

موقف والى الأمر من مانع الزكاة

يرى العلماء أن لولى أمر المسلمين باعتباره مسئولاً عن الفقراء واستخلاص إحقوقهم أن يحصل الزكاة من الأغنياء الباخلين بها قهراً منهم مهما كلفه ذلك حتى لو كلفه محاربتهم وقتالهم ، لأن الفقراء جزء من المسلمين ، وسد حاجتهم وإصلاح حالهم لإصلاح الحال المجتمع ، وولى الأمر مسئول عنه . يقول بعض المفسرين :

« وإمام المسلمين فى دار الإسلام هو الذى تؤدى له صدقات الزكاة وهو صاحب الحق بجمعها وصرفها لمستحقها ، ويجب عليه أن يقاتل الذين يمتنعون عن أدائها كما فعل خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أبو بكر ، رضى الله عنه ، فيمن منعوا الزكاة من العرب ، وقال : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة من العرب ، فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني عناق - الأنثى من المزد - كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها . »

والزكاة هى الركن الثالث من أركان الإسلام بعد الشهادتين ، والصلاة المفروضة ، وأظهر آيات الإيمان وكان النبي ﷺ يبايع المسلمين على أدائها ، وأجمع المسلمون على كفر جاحدها ، ومعتحل تركها وأنى أرى أن هذا العمل لا يمتق الغاية فى تحصيل أموال الزكاة كلها لأن الوصول إلى معرفة مقادير الأموال لدى الأغنياء

ثم معرفة الواجب فيها مطلب^(١) عسير فأكثر أحوال الناس غير ظاهر ويمكن إخفاء مظهر منه ، ووسائل الإخفاء كثيرة ، وفي الخزائن وفي شقوق الجدران ، وباطن الأرض وفي الأقارب والجيران محلات مختلفة للإخفاء ، واستخدامها في اقتناء التحف والصور بحال آخر وللمارس العمليات المالية وسائل أدق من ذلك وأخفى .

ولقد كان هذا الحكم عمقاً للغاية منه حين كانت الأموال تتمثل في أعيان ظاهرة كالأنعام والأبقار والسلع التجارية التي يمكن معرفتها وضبطها أما في هذا العصر فلم تتمثل في صور كثيرة . والواقع أن تحقيق هذا الركن يقوم على الإيمان والوجدان الديني والعمور بالمسؤولية أمام الله ومراقبته والخشية منه في التفریط فيه فإذا قوى الإيمان والوجدان الديني في نفوس المسلمين اندفعوا إلى أداء الزكاة بحض اختيارهم دون حاجة إلى سلطان انفاذ أو سطوة الحكم . فينبغي أن يسكون سبيلنا إلى ذلك تهذيب هذا الشعور الديني في نفوس الكبار وغرسه في نفوس الناشئة ليكون هذا الشعور دافعاً لهم إلى القيام بهذا الركن الإسلامي وغيره من الأركان والواجبات التي تصالح بها جماعة المسلمين

[١] تقوم المسؤولية في الإسلام على أساس : « اعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك » .

والتأخ الإسلامي يمنع من عسر حج الزكاة بناء على هذا . « الإنشاف الفنى »

الوظيفة الثالثة للميسال الضرائب

والضريبة بمعناها العام ، جزء من المال يقدره ولي الأمر على المدول أيا كان مصدر تمويله ، سواء أكان من الزراعة أم التجارة أم الصناعة أم غيرها ، يستعمل به حاجات الدولة حين لا تنفد مواردها بتلك الحاجات :

وهو بالمعنى الاصطلاحي المالى : « فريضة نقدية يسلم الفرد بأدائها للدولة طبقا لقواعد محددة باعتباره عضوا في المجتمع لا بغرض انفاقها للمصالح العام فحسب ، بل بغية تحقيق الرفاهية لجميع أفراد الشعب » .

ويختلف مقدارها باختلاف الحاجة واختلاف الزمن وهي مورد مالى استحدثته الدولة واقتضته متطلبات الحضارة والتوسع في وجوه الإنفاق في المصالح العامة ، ونظمها على صور تتوخى فيها العدالة ما استطاعت ، وربما كانت لها جذور في بعض الأمم تتمثل في نظم كان طابعها الظلم والطبقية .

وعلى الرغم من أن يؤدي هذه الضريبة كعضو في الجماعة الإسلامية ويخضع للقوانين التي يصدرها ولي الأمر فيها ^(١) ، سيما إذا علم أنها

[١] هذا المفهوم في دائرة : لاطاعة المخلوق في معية الخالق . (الإشراف الفنى)

ضرورة تلجئ إليها الظروف الطارئة أو الدائمة .

وقد يبعث للمسئول على أن يؤديها عن رضا ولو أعية أن يتحقق من ضرورتها وصواب وجوه صرفها ، ولا يمنع الإسلام من فرض مثل هذه الضرائب إذا دعت إليها حاجة .

كما تدل على ذلك ظواهر النصوص وعمل بعض الصحابة ، فقد أرسل عمر - رضى الله عنه - عام الجماعة إلى ولاة الأمصار أن يمدوه بالطعام والأموال ، فأرسل له كل وال ما استطاع إرساله ، وكان يوزع الطعام على الناس بالسوية .

ومن أقواله : « حينذاك لو امتدت الجماعة لوزعت كل جائع على بيت من بيوت المسلمين ، فإن الناس لا يهلكون على أنصاف بطونهم » ومن أقواله : « لو احتقبت من أمرى ما استديرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين » .

ويقول الإمام الغزالي : إذا خلت أيدي الجنود من الأموال ، ولم يكن من مال بيت المال ما يفي بنفقات الجيش وخيف من ذلك دخول العدو ببلاد الإسلام ، أو خيف حدوث الفتن الداخلية جاز للإمام أن يفرض على الأغنياء مقدار كفاية الجيش ، لأننا نعلم أنه إذا تعارض شران أو ضرران دفع أشد الضررين وأعظم الضررين . وما يؤديه كل واحد منهم قليل بالإضافة إلى ما يخاطر به من نفسه وماله لو خلت البلاد من الجيش بحفظ نظام الأمور وقطع مادة الضرر .

ويقول بعض العلماء : « نستطيع أن نرى أن لولى الأمر الحق. إذا رأى المصلحة ودعت الحاجة أن يفرض على المسلمين وغيرهم ممن تحميمهم الدولة وينتمون بمرافقتها وقوتها، ما يحقق به المصلحة العامة. ويدفع الحاجة ، ولا يمنع من فرض ذلك على المسلمين ما أوجبه الله عليهم من الزكاة قرينة ودينا من صدقات تطهرهم وتزكهم » .

وتختلف الضريبة عن الزكاة من وجوه :

الأول : أن الزكاة فريضة دينية يأثم للمتاوان بها إثمًا عظيمًا ويعصى بتركها مع إثمائه بفرضيتها ويكفر بمجدها لأنها أحد أركان الإسلام ويقاقل عليها .

الوجه الثاني : أنها مقدرة محددة لا تزيد ولا تنقص، والغريبة ليست كذلك ، فإنها تختلف تبعًا لحاجة المجتمع إليها .

والوجه الثالث : أن مصارف الزكاة ضيقة وتوجه لفئة خاصة. ينص القرآن ، أما الضريبة فإن مصارفها غير محددة ولولى الأمر أن يوجهها إلى أى مصارف من سوائق الدولة .

الوجه الرابع : أن الزكاة لا تجب إلا إذا بلغ المال قدرًا خاصًا يسمى نصابًا ولا كذلك الضريبة .

الوجه الخامس : أن الزكاة مقررة في أعيان مخصوصة، وهي النقود والأنعام ، والزروع والثمار والمعادن والركاز، والغريبة أشمل من ذلك .

لا تعنى الضريبة من الزكاة :

لأن الزكاة حق خاص بمصارفها كما ذكرنا لا تصرف إلى غيرهم ،
أما الضرائب فلجميع الأمة حق الانتفاع بما تقدمه من الخدمات
كاستعباد الطرق وتشجير الشوارع وخدمات الإسكان ووسائل
المواصلات ونحو ذلك .

تذييل

ويحسن أن نذيل هذا الموضوع بما قرره مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية بما يتصل به في دورته الثانية المنعقدة في ٢٩ المحرم سنة ١٣٨٥ هـ (٢٦ مايو سنة ١٩٦٥ م) :

١ - أن ما يفرض من الضرائب لمصلحة الدولة لا يغني القيام به من أداء الزكاة المفروضة .

٢ - يكون تقويم نصاب الزكاة في نقود التعامل المعدنية ، وأوراق النقد والأوراق النقدية وعروض التجارة على أساس قيمتها ذهباً ، فما بلغت قيمته من أحدها عشرين مثقالاً ذهبياً وجبت فيه الزكاة ، وذلك لأن الذهب أقرب إلى الثبات من غيره ويرجع في معرفة قيمة مثقال الذهب بالنسبة إلى النقد الحاضر إلى ما يقرره الخبراء .

٣ - الأموال النامية التي لم يرد نص . ولا رأى فقهي لم يجاب الزكاة فيها حكماً كالآتي :

(١) لا تجب الزكاة في أعيان العمار الاستغلالية والمصانع والسفن والطائرات وما شابهها بل تجب الزكاة في صافي غلتها عند توافر النصاب ، وحولان الحول .

(ب) وإذا لم يتحقق فيها النصاب وكان لصاحبها أموال أخرى، تضاف إليها وتجب الزكاة في المجموع، إذا توافر شرط النصاب وحولان الحول.

(ج) مقدار النسبة الواجب إخراجها هو ربع عشر صافي الغلة في نهاية الحول.

(د) في شركات التي يساهم فيها عدد من الأفراد لا ينظر في تطبيق هذه الأحكام إلى مجموع أرباح الشركات، وإنما ينظر إلى ما يخص كل شريك على حدة.

٤ - تجب الزكاة على المسكف في ماله وتجب أيضا في مال غير المسكف ربه فيها عنه من ماله من له الولاية على هذا المال.

٥ - تعتبر الزكاة أساسا لتكافل الاجتماع في البلاد الإسلامية كلها، وهي مصدرنا لتوجيه الدعوة إلى الإسلام والتعريف بمبادئه وإحاطة الجماهير في سبيل تحرير الأوطان الإسلامية.

٦ - تترك طريقة جمع الزكاة وصرفها لكل إقليم بما يناسبه.

الوظيفة الرابعة للبيان

الإنفاق في سبيل الله، المصلحة العامة

عنى الإسلام بالمجتمع عناية كبيرة ، فرض له من مال الأغنياء حصتين ، حصة مفروضة محددة ، وهى حصة من الزكاة فقد جعله الله أحد مصارف الزكاة الثمانية التى شملها قوله تعالى : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة فلوهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل ، فسبيل الله هو المصالح العامة للجماعة المسلمين . وحصة غير محددة ، وهى الحصة التى تسخوها نفوس الأغنياء بدافع من وجدانهم الدينى ودافع تقديرهم لحاجته ، وتزدهاد هذه الحصة دون حدود كلما قوى إيمان المسلم واستجاب لمقتضى إيمانه ونداء ضميره .

هذا وقد كرر الله الدعوة إلى الإنفاق فى السبيل ، وصور ذلك الإنفاق بأنه إقراض له ووعد - ووعد الحق ، بأنه سيخلقه قال تعالى : « وأنفقوا فى سبيل الله ولا تلتقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين » وقال : .

« الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا منا ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون »

وقال تعالى : « وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون » .

وقد نهى الله سبحانه وتعالى إلى أن البر ليس في التوجه إلى المشرق أو المغرب ولكن للبر الصادق الدال على إخلاص المرء وسلامة قلبه هو بذل المال العزيز على النفس في مواضع الحاجة حيث يسمح به ذمعة يتيم أو يسكن به قلب مملوف أو يسد به خلة محتاج أو ينك به رقبة رقيق أو يصل به ذا قرابة ، فذلك هو البر الذي يحبه الله ويرضاه عنه حيث يقول : « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء ، وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون »

وقال بعض المفسرين في تفسير قوله تعالى : « من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له ، وله أجر كريم » مسمى الله سبحانه قرضاً ما ينفق في سبيله وفي وجوه الخير ابتغاء مرضاته .. دلالة على أنه سيرده على المفق ، ثم ذكر صراحة أنه سيعطيه أجراً كريماً وأنه سيعضاعف هذا الأجر الكريم ، ولا يوجد ما هو أبلغ

في الحث على الصدقة والإحسان من هذا التعبير، يقول الله سبحانه
هذه يدى بسطتها أريد قرضاً سأرده وسأجزى عليه أجراً كريماً
مضاعفاً ، فمن الذى يسمع هذا ولا يبادر إلى الإجابة ويتم عقد
القرض مع الله ؟ فالجثة مسروقة مساق التمثيل وأثرها ظاهر في النفس
وهي أبلغ من كل عبارة تقال في الحث على الصدقة .

وعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « يا بني آدم إنك
إن تبذل الفضل خير لك ، وإن تمسكه شر لك ، ولا تلام على كفاف
وابداً بمن تعمل ، واليد العليا خير من اليد السفلى » وعنه أيضاً
أنه قال : « ما طلعت شمس قط إلا وبجنتيتها ما مكان يناديان اللهم
من أنفق فأعقبه خلفاً ، ومن أمسك فأعقبه تلفاً »

والأحاديث التي تدعو إلى البذل والإنفاق في سبيل الصالح العام
لا حصر لها ، وكلها تدل على روح الإسلام وحبه للتعاون والتناصر
تحقيقاً للوحدة التي يبتغيها وتزهيدها في المال إذا وجدت مصارفه ،
وبأن موضع الحق فيه ، وهذا يدل على قيمة المال وعلى أن له قدراً
عظيماً ، فإنه وسيلة إلى تحصيل الأجر العظيم من الله ووصيلة إلى أن
يمتد مع الله قروصاً ، وهو وسيلة في إعزاز البلاد وإعزاز الدين إذا
ما تعرض للحلم للجهاد ، فلا يجوز التزهيد في المال على معنى عدم
طلبه وعدم جمعه وإنما يكون التزهيد على معنى عدم حبه الحب

للاوجب لادخاره ، وكيف يزهد في اللال مع أن الله وعد مننفقه
بالأجر العظيم .

وسبيل الله أو للصلحة للعامة ليس لها حدود تقف عندها
ولا يمكن حصر وجورها فكل شأن من الشؤون التي تصلح بها
حال للمسلمين وتقوى شوكتهم وترهب أعداءهم وتنهض بمستوأم
العلمي والصحي والاجتماعي والعمراني هي سبيل الله .

وتزداد مسؤولية المسلمين نحو هذا المصرف كلما تقدمت الحضارة
واستبحر العمران وازدادت مرافق الأمة واشتدت الحاجة إليها .

ولقد اقترح بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي إزاء ضائكة
حصة هذا المصرف لضعف الوجدان الديني أن تلجأ الدولة إلى
فرض ضرائب تصاعدية لمعالجة النقص في هذا المصرف .

ومما قرره مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية مما يتصل بهذا
الموضوع في دورته الثانية المنعقدة في ٢٥ من المحرم سنة ١٣٨٥ هـ
(٢٦ من مايو سنة ١٩٦٥ م) :

١ - الإسلام يدعو إلى الإنفاق في سبيل الله ، وينهى عن
البخل ، وقبض اللبذ عن بذل الخير .

٢ - الإسلام يدعو إلى التبر بغير المسلمين ، مساواة لهم
بإخوانهم المواطنين من المسلمين ، ورعاية لكل فرد من الأفراد
في المجتمع الإسلامي .

الفهرس

المنحة	الموضوع
٣	تقديم
٩	مقدمة
١٣	من شئون العمل
١٤	وجوب العمل
١٩	العمل المحظور
٢٥	ما يحل وما يحرم من الشؤال
٢٩	للرأة أن تعمل
٣٥	للعمال وأصحاب رءوس الأموال واجباتهم وحقوقهم
٣٩	وجوه للعاش
٤١	الزراعة
٤٥	التجارة
٤٩	الساحة في البيع والشراء
٥٣	الاحتكاك (لأشوق السوداء)
٥٩	الصناعة
٦٣	من شئون المال
٦٥	المال
٦٩	وظائف المال

المصنف	الموضوع
٧١	الوظيفة الأولى للعمال
	الإتفاق على النفس والأسرة
٧٥	الوظيفة الثانية للعمال - الزكاة
٧٩	الموارد التي يجب فيها الزكاة
٨٥	مصارف الزكاة
٨٩	حكمة تحديد مقادير الزكاة
٩١	موقفه على الأمر من مانع الزكاة
٩٣	الوظيفة الثالثة للعمال - الضرائب
٩٧	تذييل
٩٩	الوظيفة الرابعة للعمال
	الإتفاق في سبيل الله : المصلحة العامة
١٠٣	الفهرس

رقم الإيداع ٥٠٨١ لسنة ١٩٧٥

الكتاب القادم

الاسراء والمعراج

مضوية الدكتور عبد الحليم محمود

وكيل الأزهر

يصدر في منتصف شهر جمادى الآخرة

طبعت بمطبعة الأزهر

الثنى ٥ فروش